شرح جامی

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب: الفوائد الضیائیه

جلد (۳۲۹) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب ۴۱۰۴۶

۳۵۲۴

خطی اهدائی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۳۲۹

شرح جامی

شرح جامی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين
بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف
والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله تعالى وسائر المستفيدين من اصحاب
التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل قيل
ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعل جزءا
منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس
ككتب السلف رحمهم الله حتى تصدر بها على سنتها او لا يلزم
من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع

لجواز الاتيان بالحمد من غير ان يجعل جزءا من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن
احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا
من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو
الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء
عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها
التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر
وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع
جمع لا يقع الا على الثلث فصاعدا اذ الكلم الطيب يقول ببعض
الكلم الطيب في اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز ان يقصد الجنس بالوحدة والواحد بالجنس فيقال هذا
الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي
بارادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان

او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحروف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما
لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الا ان
في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى فيه اذ هي مما يتلفظ به
غير الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال
الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير
داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ و
لم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة و في المطابقة غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب
عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة
غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يتعلق
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده
مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت الحروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله
لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد
وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اللفظ الاخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة و
قد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع

له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه
ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس
الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو
بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب في مثل قتل
قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل
جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفرد او كان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي فلذلك
الافراد واما نصبه فان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال
من المستكن في وضع او المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات
لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة
وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه
يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد

ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان
الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل وتعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل
عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى
مثل بصري وقائمة والرجل مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان
انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فبتحقق الوضع تحققت
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون
بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي
اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل

على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها
ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها
بل تدل على معنى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجى تحقيق ذلك
فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى فهو ما لا يدل
على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة
على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف
فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى فى جانب مقابل الاسم والفعل
حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة الماضى والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى
عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم عنها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه

حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول فهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى و
هو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة
حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به
اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل يحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها
مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين
الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل
الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد
بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا

كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من
الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا
بسبب الاسناد اى الكلمتين ~~حقيقة او حكما~~ الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام
زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم او انشائية مثل
اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما
ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخلت التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم
ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات لفظا لكن فى حكم الكلمة
المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانه فى

والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى

وبقيد تضمن الكلمتين خرج المهملات والمفردات

حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا
قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح
فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة و
الكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده به حتى يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة
اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من
الجملة ولا يتاتى ذلك اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين
احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم اسند اليه فعل
مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى
العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم
وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه

مختلفين ح

وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف لاحدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص
في الايضاح وشرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها
ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا يصلح ان يكون محكوما
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا و

تبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه الدالة
على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى
غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه
ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا بد ان يدل عليه
الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا و
يلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون
محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة

المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم الكلمة الاخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصول التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر
من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في
المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما
يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جوز المص
هناك رجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما
جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات

لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها
لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في حد الحرف ولما كان الفعل
دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان
ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ
الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان
يكون بحسب الوضع الاول فتدخل فيه اسماء الافعال لانها
جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها
صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه
وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو
امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدالة على احد الازمنة
الثلثة بحسب الوضع الاول لخروج عنه اسماء الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناهما بحسب اصل الوضع الاول وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على

زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سوا
نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد
زيادة معرفته به فقال ومن خواصه نبّهها بصيغة جمع الكثرة
ليدل على كثرتها فمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي
جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة
كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله
م ليس من امبرّ امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختيار المص اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وزيدت عليها همزة
الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها
ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها وزيدت اللام
بينها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول
حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى مستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة كالموصولات
وكذلك ساير الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما
اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا
او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول الحرف
الجار لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه وضع لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه
واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل الا
بما خالف به الاصل غير الفعل او يزيد عليه بان لا يعمل الا
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء
في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامها على وجه يظهر
جهة اختصاص ما عدا الترنم به ووجه عدم الاختصاص بتنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول
لا على مدخوله لان المبادر من الدخول المذكور في الاول
اللحوق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد لانه امر معنوي
لا يجري فيه الذكر في الاول واللحوق في الاخر وكذا في الاضافة

والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر
لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم
ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا تاويل المصدر
اي نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص
بالاسم وانما قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لانه لا تنتقض
بقولنا مررت بزيد فانه مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف
الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو
اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما يشبه المبني
الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب
اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء

[illegible] ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة المفردة نحو الف
باء زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق
معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه
ان شاء الله ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل اسماء المعدودة الخالية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم
المفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة
مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر
من كلام امام العبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبر احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما اشتهر
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في
التركيب حتى لو يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فايدة له معتدا
بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متفرعة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان
معرفته المتفرعة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به
وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره
فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف الاعراب بما عرفه به الجمهور
ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص وحكمه اي من جملة
احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف
اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة
بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان
يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا الاختلاف
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني

ضربت زيدا او انا ضارب زيدا فان العوامل في زيدا في هذه
الصور تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب
لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف
لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظ اخره او تقديره والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى
ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى فتيا وفتي فقلبت الياء
الفا فصار الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض
بمثل قولنا جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وقولنا انا
مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال
في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء ولم يترتب عليه الا

بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر
من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر ولم يدخل احد الحكمين
في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا نحكم
هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف اخره
اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة
او الحرف وههنا يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي
ولو ابقيت على عمومها اخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من السبب هو السبب القريب فالعامل والمقتضي من الاسباب
البعيدة وبقيد الحيثية خرجت عنه حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد
توجه الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على نوع اختلاف
وضع الاعراب نعم اليه قوله ليدل على المعاني فكانه اراد هذا
المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد واللام في ليدل متعلق بامر
خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من نحوي الكلام فانه
بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره

يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او عايد الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم
الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بالمعتورة على تضمين مثل
معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا
تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان
يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع يختلف
به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر اسم المعرب
نفس الاسم يدل على الشيء والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ح ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل الفساد الالتباس
المعاني بعضها ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب
وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية

ولا يطلق على الحركات البنائية اصلاً بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه وذلك لان الاضافة بنفسها مصدر لم يحتج الى الحاق اليا المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى

المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب فيهما بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية والقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاء طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به على المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر

فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين اكتفاء بالامثلة ولكونها مضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة لكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط

اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة في زيادة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين واختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى ما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي

هو الفرع نوعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
تبدكون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان و
كذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
والياء والنون ويدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا وجمع
بالواو والنون وما الحق به وهو الواو ولا من لفظه وعشرون
واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين
لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث
مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الالفاظ
يدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء
نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اواخرهما حرف يصلح للاعراب وهو
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما فرعا

لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما تلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب
ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو
يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على
الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتح
وكثرة التثنية وكسره في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على
الجر لا على الرفع لمناسبة النصب على الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ من بيان تقسيم الاعراب بالحركة والحروف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي
اشار الى تقسيمه اليها فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه
اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب
فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره
في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة

الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين
غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى الياء
المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله
موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا
الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني
كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو
في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي
تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره
ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال

قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن
فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء
فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة
الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج
الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب الملفوظ فيما عداه اي فيما عدا ما ذكرنا مما
تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر المص تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف و
بمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم

معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما
فيه اثر اسمي ذكره من علل التسع او علة واحدة منها اي من
تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين
العلتين بان نوثر وحدها تاثيرهما فهي اي العلل التسع مجموع
ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور فكذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لجبر الحافظة
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا
القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع
النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني
من قبلها او مبتدا خبره الظرف المقدم عليه ولا يخفى انه
لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة و
لهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في
هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد

راكبا

راكبا من قبله لفهم منه انه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب و
تقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريبها الى الحفظ لان حفظ
النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريبها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال
بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انه اثنان وقال بعضهم انه احد
عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب
الثلاثة انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين
فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة
مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثال للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال
للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران
مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم
غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او
واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه

الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى
الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص با
لاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف و
التانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه
اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله
منصرفا حقيقة لان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة
تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه
راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او لرعاية القافية
فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار

يخرجه

يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني
فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه
لو فتح نون نعمان من غير تنوين لم ينثلم الوزن ولكن يقع فيه زحاف
يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز
عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على
خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال
لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات
الدال المكسورة او التناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين
الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل
سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا الا مثال المجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسب

وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام علتين
من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحد منهما مقام
العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساود واناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض
افراده وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحد
منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا اتفاق
اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها
ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا
لم يقو قوة اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى
كون الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم اى كونه خارجا عن
صيغته الاصلية اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر دلت
المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات

كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض بالحذف عنه
بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية بهما وان خروجه عن صيغته الاصلية ليستلزم وروده
فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يستلزم تغيير مغايرتها لها في
كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
خارجة عن صيغتها الاصلية فالظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع
الشاذة ليست خارجة عما هو القياس فيها اعنى اقواس وانياب
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب والخراج اقوس وانيب
عنها وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه
اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه يحصل تعريف محمد فيمكن ان يقال
المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ يحصل
بتعريفه هذا التمييز لانه يكون اعم منه فلا حاجة فى تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم
لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرفة ولم يجدوا

فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر
ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل
فيما عداها من هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب
اخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل
للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد
دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق
بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى و
التقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل
على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلثة ثلثة
وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والتب

ومنع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث ومثلث
لاعتبارها فيها او صفيا لازما واخر جمع اخرى واخرى مؤنث اخر واخر اسم
التفضيل لان معناه فى الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم
يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام او عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما في قبل وبعد
وبانهم يتم عدليته فى اخر من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء وجمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع
وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل اذا كانت صفة ان يجمع على فعل
كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
العدل التحقيقى والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
فى باب التاكيد اسما فى اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة

كاثنب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالاثياب والقواس كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على اثياب واقواس فلا شذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واخواتها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فبنو تميم فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في لغة

بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه من سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث

لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عند الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعو الذي هو الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا

لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث لتصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط الوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلاثة زيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفه الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيتم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فعند عدم هذه الامور يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا

الى وجود سببين فيه وزينب علما للمؤنث وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو تحرك الاوسط اما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيه منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث لعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر فيه المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر قيل عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامها فعقرب ان سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها

وعقرب

في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا اي في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكل جيد سمي به راوي القراءة لجودة قراءته قيل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لانه لو تصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم تضعف فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الشرط مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في

العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق انما هو لم يعتبرها هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يلغي سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بدبار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصرافه نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها

عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما روي من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط تاثيره مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهو الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف متحركات واوسطها ساكن وهي صيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا اسميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانها لا تغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ذلك لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير بغير هاء منقلبة عن التاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فرازنة فانما اشترط كونها بغير ها لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في نوع جمعية فيفقد فلا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه معرف محض لبس جمعا لا في الحال ولا في المآل

وانما الجمع مداين وهو لفظ بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر
الفا فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير
ها، وثانيهما ما يكون بها، فاما ما يكون بغيرها، فيمنع صرفه لوجود
شرط تاثيرها كمساجد مثال لمثال لما بعد الفه حرفان متحركان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن
واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الها
فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلاها، وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير
منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف
للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان
في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظيم
بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي

انثى

انثى الضبعان فكلتا علمية فيه مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا و
التانيث فيه مسلم لانه علم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما قصد
المصنف التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية لهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبر وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في
الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من
الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو
ان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم
الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على
الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس على
الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا لانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فلذا
حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه يسمى كل قطعة من السراويل

سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال فيه بالنقض على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على وزن
فواعل يائيا او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة
الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف اليا
عند وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار
كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فاليا متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى
ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين
على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال

غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه
لما اسقط تنوين الصرف عوض عن اليا المحذوفة او عوض عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات اليا في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول
رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه
حينئذ يكون اليا مفتوحة في حالة الجر والفتح خفيفة فلا وقع فيه الاعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت اليا لالتقاء الساكنين فصار جوار على
هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة كما عرفت بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر من كلمتين كلمة واحدة من غير حرفية جزء منها فلا يرد النجم وبصري
علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع
الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه
فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حال
العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها

على قصتة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك العلاقة
فاذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو
من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول او ان لا يكون
الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما
ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على
الاسناد فلم يذكرها لقلتها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا
اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما
الالف والنون المحدودتان من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما
من حروف الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لانهما لالفى التانيث فى منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببهما لمنع الصرف اما
كونهما مزيدتين ونفيهما بالمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التانيث
والراجح هو قول الثانى ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة
من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى
اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم

ان الشامل

الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما
من الصرف فافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد اى شرط ذلك
الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع
دخول التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانا فى صفة
فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء
فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليهما ليبقى مشابهتهما لالفى
التانيث على حالهما ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالهما ومن ثم اى ومن
اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمان فانه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق
على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه
لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بلا انتفاء

لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى سببيته فى منع الصرف بل
شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى لغة العربية بالفعل بمعنى
انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة
الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما للفرس وكذلك بذر وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت
الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف وهو العندم وشلم علما
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل
علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد
بالبناء للمفعول فانه على البناء غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون فى اوله اى فى اول
وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف
او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اى زيادة حرف او حرف
زائد فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان
على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء الاختصاص
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار

الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان
لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا باعتبار الذى امتنع من الصرف
لاجله ولا اسودة فان مجى التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول
التاء مجى يعملة للناقة المقوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفى التانيث او صيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه العلمية اذا
نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا
آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين
اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها
اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما هى اى السبب الذى هى
اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى وفى
العجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين ان كان فى اسم فاذا

كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية الا
العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول
اى لا تجامع مؤثرة غيرها فيه الا العدل ووزن الفعل فان
العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما
في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان
الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شى
منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما
اى لا يوجد معها شى من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير
المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه
من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر
المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب
من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست شرطا فيه
من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
انه اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجىء بالضم فلما جاء بكسر الميم

علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر محقق لجواز ان يكون اصمت
بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم تجامع فيه وزن الفعل دائما قد عرفت فيما
تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى في اعتبار العدل التحقيقى
بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك
الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين فى اصمت سوى
العدل وهما العلمية والتانيث المعنوى ثم انه اشار الى استثناء مثل
احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله و
خالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول تلميذه اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها
على ذلك في انصراف مثل احمر علما والمراد بمثل احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه
سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية
لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية

فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا نكر اعتبارا
للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فاعتبرها وجعله غير
منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو
خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان
الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم التى فيها سواد وبياض
ففيهما لمحة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما
اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما

اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه
ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في احمر علما اعتبارها في باب حاتم
اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبرها ايضا مع
الاصلية ويحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب
حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية
فان العلم موضوع للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع
سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية في منع الصرف في مثل حاتم لا
يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع
ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف
باللام اى بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اى اضافته
الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا

وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في
هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما يكون لمشابهته الفعل فلما ضعف هذه
المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام والاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى التفصيل ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة فكان
الاسم غير منصرف فان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب
الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما
وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا
القول انسب بما عرف به المص غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة

المذكر

المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكر من الخيل وجمال سبحلات اي
ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان
التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على
علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او
محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع محلا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان اسما معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يتحقق الرفع بما
عدا الرفع المحلي وهو يجب مثلا من احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما يجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد من جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر

التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه متأخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار
رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به
اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به وطريق قيامه
به بان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل
والصيغة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما
هو على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمص واما على مذهب من
جعله داخلا كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا
يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه الفعل والاصل

في الفاعل اي مما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان
اللام في ضربت لانه لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما
في ذلك قول الشاعر: جزى ربه عني عدي بن حاتم : جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر الجائز عدم جوازه
في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر
الذي يدل عليه الفعل اي جزاء رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع فيهما لفظا اي في الفاعل
المقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق
على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني

عنه اذا القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او
معنوية نحو اكل كمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا
كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى
المفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد
عمروا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال واما في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا
عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب
احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما
ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو

ان الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وان قلنا الظاهر ان معناه ما ذكرت لكن الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الاخر
وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيهما في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب
زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما
في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا
القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا
نحو انما ضرب عمروا زيد او اتصل به مفعوله اى بالفاعل بان
يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير متصل
به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل

الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا
ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جائزا في مثل قولك زيد اى فيما كان جوابا لسؤال
محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول
زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما
قدرنا الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل يوجب حذف احد جزئيها والقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في
مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى علم ذليل وهو
فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل و
نصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى
يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا
للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل بغير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح

جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني
ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل
به الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا
في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى في
كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
فانه لو ذكر المفسر بقي المفسر مفسرا بلا ابهام فصار حشوا بخلاف المفسر
الذي فيه الابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان المفسر قائم
مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع د
خول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى
الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن
قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في
مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر الملتزم في الكلام استجارك وانما

تقدم الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقول نعم زيد قائم ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم
عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل و
انما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين نحو سلّمت
وباركت وادحمت وترحمت على ابراهيم اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا وانما بعدهما
اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو
مع وقوعه في ذلك الموضوع معمولا لكل واحد منهما على البدل نحو لا
يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو
طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف

لا يصح اضماره ولا بد وقد يفسد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظاهر وان التنازع الواقع في الضمير
المنفصل على مذهب الكسائي ينقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع وما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء
الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في
اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة فهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين وقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة

يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لان ذلك
يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما
يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار و
الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى
الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف
لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ونظيره

اي الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين ونحو
واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني
مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال
الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول ان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته نحو ضربني و
اكرمهما الزيدان ولا يلزم محذور [illegible]
الى [illegible] او اظهاره بعد الظاهر كما في صورة تأخر الناصب نحو ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو [illegible] المتن غير
مشهور عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي
وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعلا للفعل

واضربت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور
نيد ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل
لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضا
على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان
مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى
لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول لغير
المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني منطلقين ع
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في
حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة اذا لاحظت المفعول لا
الثاني اسما والا على اتصاف فذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال

الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب
الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل
الفعل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره لكلا قائل يتأدى
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين فقال وقول امرء القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزام عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا وعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب
العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفي قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل
لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل

المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم
هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته
مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى
الماضي المجهول او يفعل اي الى صيغة المضارع المجهول ثبتا ولذا
مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل هو المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان
احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث
من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب
علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا
كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اي

كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني
والثالث من بابي علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا
معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به لها اي لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان
الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد
باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة لتقييده على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره
جار ومجرور شبه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد
وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما
سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول

الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما
غير الاول لما اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو
أُعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من
اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا
ومنها المبتدا والخبر و فى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوع
او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى
فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسم ان وكان
وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وقسمى
المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها
كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام ونحو
كهل وما ومن عند سيبويه جوازا الابتداء بها من غير استفهام

ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير
نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه و
هو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله ا راغب انت عن
الهتى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع
لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية
مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اى
الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او جمعا نحو اقائمون الزيدون فانها
ح ليس الا خبرا جاز فيه الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها ايسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا
مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان فاعلا مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه

ثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
فانها مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت و
الخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام
فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما
يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه
مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف
المبتدا واحترز به عن القسم الثانى من المبتدا ولك ان تقول
المراد المسند به الى المبتدا او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدا
ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل فى
المبتدا والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل فى المبتدا
والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل فى المبتدا والمبتدا عامل فى الخبر وقال الاخر وكل واحد
من المبتدا والخبر عامل فى الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اى ما ينبغى ان يكون

المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا
ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على الحال و
من ثم اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم لفظا
جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر
لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز و
قد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة
لان المعرفة معنى معين والمطلق المبهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو
الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص او بالتخصيص
يقبل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد ههنا دل على المؤمن والكافر
حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل
قولنا ارجل فى الدار ام امرءة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
ان احدهما فى الدار ويسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من
الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما

تخصص بهذه الصفة فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل
قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة
خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يخصص به
الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص
به الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك
اذا قلت قام علم منه ان بعده امرا يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت
رجل فهو في قوة موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المصنف
للكلب بالنباح المهينا قد يكون خيرا كما اذا كان مجي مبيب مثلا و
قد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو مثلا والمصنف لم يباح غيرمعنا و
بد يكون شر الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير
اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصفه حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده امر موصوف بصحة استقراره في
الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك

تخصيصه

لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما من قبلي
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
مدار صحة الاخبار عن النكرات على الفائدة لا على ما ذكروه
من المخصصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم ولم
يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد
قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها المذكور ابي
غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر نحو الحاقة
ما الحاقة اي ما هي او كون الخبر تفسير المبتدأ نحو قل هو الله احد وقد
يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستون
درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان او جار مجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه

اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما
هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه يصير ح مفردا اذ وجه الاكثر
ان الظرفية لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له الصدر الكلام اي كالاستفهام فانه يجب
ح تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ
مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان
ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه
معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في
التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر
الاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في
قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل
افضل مني افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي

للمبتدأ

للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام
وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في
الصورة الاولى فلما ذكرناه واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه
اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان الزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا
تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة
او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى يجب له صدر الكلام كا
لاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بالفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة
وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة
ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المصحح لتقديمه مصححا

له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه مبتدأ مثل في الدار
رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي
المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق
الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده
متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر
لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ
اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة بالتلفظ لامكان الذهول عن
الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرناه وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم
عاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل اما بحسب اللفظ فقط نحو هذا
حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد جوز العطف ولا

يبعد ان يقال المعتبر بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف
لا احتفاء به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا يعد في المثال الخبر المتعدد بغير
عاطف ولو جعل التعدد اعم فلا اقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد
عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته
للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم
يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية مأولة بجملة فعلية هيهنا بالاتفاق وانما اشترط ان
يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل والذي في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

بالاسم الموصول المذكور كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو قولك
كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره
مانعان عن دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من
الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما
وجه تخصيص ليت ولعل بالاتفاق قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه
ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا يمتنع عنده لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان

قيل

قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه التخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه
فاعتد بقوله فذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا
القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق ومما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء على الخبر قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او
غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك فيجب حذفه ايضا عند من
قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ
المحذوف جوازا مثل المبتدأ في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصار الهلال والله اى هذا الهلال والله فقد بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود المستهل
تعيين الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون

ويروه كما براه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نسب الطلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير قيام شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على مذهب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى السبع
وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم
اى فى تركيب الذى التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير
الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدا الذى
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لكان كذا
لان لولا لامتناع الشيء الثانى لوجود غيره فيدل على الوجود وقد
التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب
حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزدى لكنت اليوم اشعر من لبيد
على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الذى بعدها فاعل
لفعل المقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم
الذى بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او مؤولا

منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا
قائما اذا كان زيد مفعولا به مثل ضربى زيدا قائما او فاعلا
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما
يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك اى زيد حاصل عندك فبقى اذا كان قائما ثم
حذف اذا مع شرطها العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابسه
قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا
كان الحال عن الفاعل اولى ثم تقول فحذف المفعول الذى هو
ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابسنى قائما ويجوز حذف ذى الحال مع
قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف الخبر
الذى هو خبر المبتدا والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحا من تلك

التكلفات البعيدة وقال الكوفيون ان تقديره ضربى زيدا قائما
حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدا وبلزمهم حذف
الخبر من غير سد شيء مسده وبقيد المبتدا المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب
بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى
المقارنة عطفا عليه شيء بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل
كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف
الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم
المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما
به وخبره القسم وذلك مثل ولعمرك لافعلن كذا اى لعمرك
وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على
القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى من
المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة

الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على مذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى
كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند
الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها و
بقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لايراث اثرها فيهما لفظا
او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا مثل ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان
بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هى يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم
منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم فى ان
زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر
خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا و
جملة ومعرفة ونكرة وفى احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا

او بحذف وفاء في شرايط من انه اذا كان جملة فلابد من عايد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرايطه و
انتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا
يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن
ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فلا بد ان يكون عملها فرعا ايضا فالعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما
العمل الفرعي ثم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في
معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه في
جواز التقديم اذا كان الفاعل معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي
وجوبه اذا كان الفاعل نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي
الجنس اي لنفي صفة اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي
الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل الخبر المبتدا وخبر

ان وكان وغيرها فلما قال بعد دخولها اي بعد دخول لا خرج به سائر
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في
لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع
صفته حملا على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف وهو وانما به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره
ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا احتياج الى تقدير
الخبر بعد التقدير يحملونه ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على
الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في
معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند
اليه هذا شامل المبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج

به خبر اسم ما ولا وما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابو في ما زيد ابوه
قائم مثل ما زيد قائم ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة
بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة و
النكرة وهذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة
اهل الحجاز ورد في القرآن ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا
دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال
ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر
عملها على مورد الاستعمال نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز رفعها
بعدها الترفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند و
المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية لقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ
من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة
النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
شرحه فيما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

ومسلمات ورايت اباك ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم
المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق الصيغة المفعولية
عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له
فهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه
موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف
شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ و يدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او سماه معنى
الفعل نحو ضارب ضربا فخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل و
ليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان

مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور و
اشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها
ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهتي نصو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا
عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه كوقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل و للنوع ان دل على بعض انواعه و للعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه
دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد فنحو جلسة

جلستين او جلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
اي مغاير للفظ فعله اما من المادة مثل قعدت جلوسا واما
النبات نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي
قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي
حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها
مثل سقيا اي سقيك الله سقيا ورعيا اي رعيك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي
جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت
حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما
هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له

صابطا كلما يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا
نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سير لا يجب حذفه بعد نفي داخل
على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل
على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما
قال على الاسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او
وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر من الاسم لا يصح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير
سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو مفرد المبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد
ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد
سيرا سيرا اي تسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول

مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وبتفصيله الاثر بيان انواعه المحتملة مثل
قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق ايضا والغرض
المطلوب منه اي من شد الوثاق هو اما المن واما الفداء فصل الله سبحانه
ونعم هذا الغرض من المطلوب بقوله واما منا بعد واما فداء اي اما تمنون
منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
المفعول المطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد
صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من
افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من
افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك
الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت
حمار مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت
حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع

للتنبيه على الجار بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت وهي مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ
صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما
وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه
الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف
اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها
الاعتراف ولا يحتمل سواه ويسمى هذا النوع من مفعول المطلق تاكيدا
لنفسه اي بنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل
غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق
يحق اذا ثبت فوجب حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اي غير المفعول المطلق لانه
من حيث منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل
الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ومحتمل

وقع — فاعترافا — يؤكد غيره

العين

ان يكون المراد بالتاكيد لغيره تاكيدا لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان
يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل
التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى
مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال
لامرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ورد الى الثلاثي المجرد بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان به بمعنى الب فلا يكون
محذوفا الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعدك يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام المفعول به هو ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يعرفه
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على
زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج
به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع

مفعول له مفعول معه مفعول فيه

عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما
هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به زيد في مثل ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه
لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا
قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير
المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في
العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت و
من تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو
من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به
لقيام قرينة مقالية وحالية جوازا نحو زيدا لمن قال من
اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل لقرينة المقالية التي هي السؤال
ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية
ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر

لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت مكانا اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا
خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه
مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها
فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه متفجع عليه ادخل
عليه حرف النداء مجردا للتفجع لا للتنزيل منزلة المنادى وقصد نداؤه
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه
بالذكر فيما بعد وفيه بحث فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
المطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت وا محمداه فكانك تناديه
وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى

مندوب

كما فعله صاحب المفصل وقبل الظ من كلام سيبويه انه داخل في
المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا
وهيا واي والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا
او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبه لفظيا بان يكون آلة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة مثل يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون
النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر الا يا
اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف
الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذه المذاهب
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل

مقدر

مقدر وعند ابو علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على الضمة والالف والواو
التي ترفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار
والمجرور اعني به ولا ضمير فيه لعدم رجوع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق
الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية لمشابهته لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته
الحرف او المعنى لفعل فلا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد
ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة لانهما معرفة قبل النداء
وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على

المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد
وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اي يا قوم للمظلوم فانه لو فتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال
مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع
موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
ولعمرو كسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو
يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان
علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعف مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل
قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء
وللدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرها وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا
من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث
بالمهدد اسم مفعوله ليحضر فينتقم منه ويستريح من المخصومة وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه

واجيب

واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم
او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظ واما على تقدير فتحها فمشكل لاقتضاء
ما يقتضي فتحها كما هو ظ مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح
لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا
يمكن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواها
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي
المفعولية متحققة فيه وما غيره معبر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا فنحو يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما
لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف نحو يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا لكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب ان كان لاحتمال

المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين
بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان مثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذا العام
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
ويا عمراه لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم
يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز
فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا
في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه
ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الا في التوابع كلها

بل في بعضها واجرى فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصّل
التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو المحتاج اليه فقال من التاكيد
المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكانه لم يختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد
التاكيد بالمعنى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على
لفظ الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون
تابعه تابع اللفظ وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو منصوب المحل نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام
بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه
على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة وما يقوم مقامها ولكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا

ابو عمرو بن علاء النحوي التابعي المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام
لا يكون المنادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله
ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اي الاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال
في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف المذكور من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذي يباشر حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول

كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي
حال كونه كل واحد منهما مطلقا فان هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضافا غير المضاف او نكرتين فالبدل يا زيد
بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا
صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلان بعضهم من اختيار فتحه المبني عن جواز
ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن
مجرد عن التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا
اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فيخرج مثل علم يكون كذلك يجوز فيه
الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه
لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فتبع
بالفتحة التي هي حركة [illegible] لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام
اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء
التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع

أي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا أيها الرجل
بتوسط الأمرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وإن كان مفرد
وحقه جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لأن نحو الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي
هي علامة المنادى فيدل على أنه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
على قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنالك ما يخرج
صفة الأسماء المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل أي كذا
رفع توابع الرجل مضافة كانت أو مفردة نحو يا أيها الرجل الظريف ويا أيها
الرجل ذو المال لأنها توابع المنادى معرب وجواز الوجهين إنما يكون
في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهي اجتماع أمرين أحدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لأن أصله الإله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها
ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الأمران في
موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة وأما نحو
النجم والصعق وإن كانت اللام لازمة فيه لكنها ليست عوضا عن المحذوف
وأما الناس وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لأن أصله أناس لكن ليست
لازمة للكلمة لأنه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز أن يقال يا النجم ويا الناس

ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من أجلك يا التي تيمت قلبي
وأنت بخيلة بالوصل عني لأن لام التي ليست عوضا عن محذوف وإن
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفيما العلم الذي في الأسماء الا
كلها حكموا بأنه أشذ شذوذا ولك أي ويجاز لك في مثل يا تيم تيم
عدي أي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة ووليها
ولي الثاني اسم مجرور بالإضافة في الأول الضم والنصب وفي الثاني
النصب نحو أما الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر و
أما النصب على أنه مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف إليه وذلك مذهب سيبويه أو مضاف إلى
عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي وجاز
الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل يا تيم بالضم ثم عدي فتح إتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لأنه إما تابع
مضاف أو تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر وهذا البيت لجرير حين أراد عمر التميمي الشاعر أن يهجوه فقال جرير
خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة أي مكروه من قبلي
يعني مهاجاته إياي وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه أربعة فتح الياء نحو يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وإسقاط الياء

اكتفاء بالكسرة إن كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي نحو يا غلام وقلبها
ألفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان في الباقي النداء لأن النداء موضع
التخفيف لأن المقصود غيره فيقصد الفراغ عن النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليه
وقلب الياء ألفا لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة وهما أي هذان
الوجهان وإن كانا واقعين في غير المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل مناد
كذلك بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف أو القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو يا غلام بالضم بحذف الألف
اكتفاء بالفتحة عن الألف فيكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لها
في هذه الوجوه كلها وقفا أي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلامه
ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا العرب في
محاوراتهم أبي وأمي على الوجوه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء
المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما عندهم في كلامهم كما أشار
إليها بقوله أبت وأمت معا أي قالوا يا أبت ويا أمت أيضا بإبدال الياء
بالتاء فتحا وكسرا أي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
أو مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم أيضا نحو يا أبت ويا أمت لإجرائها

مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا أبتا ويا أمتا بالألف بعد
التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا أبتي ويا أمتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فإنه غير جائز وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم
خاصة هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم أي لا يقال يا ابن أخ ويا ابن
خال لا بالنظر إلى الابن أيضا فإنهم يقولون يا بنت أم ويا بنت عم على الوجوه
الأربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكو
ويا ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن أما ويا ابن عما بإبدال
الياء ألفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف إلى ياء المتكلم وهو يا ابن أم
ويا ابن عم بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جائز أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت إليه
فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى وهو في غيره أي غير المنادى
واقع ضرورة أي لضرورة شعرية داعية إليه لا في سعة الكلام وهو أي
الترخيم المنادى حذف في آخره أي آخر المنادى تخفيفا أي لمجرد
التخفيف لا لعلة أخرى مقتضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه
ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع

الضمير المرجوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطها اي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط ترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني
امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء
المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور
اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة ينافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه
غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في اخره لمد الصوت للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا
يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير الشرط الرابع وجودي وهو
ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف لانه لعلميته يناسبه
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى
ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو الثلاثة بلا علة
موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان
وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه

سقوط الحروف الاصلية ولم يبال بالابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على الحرفين لان
بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كانا ناقصا عن الثلاثة اذ التاء
كلمة اخرى من اسمها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا
ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله
منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف وسببه
فقال فان كان في اخره اي في اخر المنادى زيادتان كائنتان في
حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
فان الياء والنون فيهما زيدت اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما
الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب
سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عماد
وعمران او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان
الغالب في الحروف الصحيحة الاصالة فيخرج منه سعلاة لانه لا يحذف منه الا
التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل مثل مرمي ومدعو فان
الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح والاصالة قبله مدة اي الالف او واو او يا
ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى
الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف الا الاخير وهي
اي والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور

وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه عن اقل
ابنية المعرب ولتمام ما اخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لا
نحو ثبون فنقول يرخم بحذف زيادتيه لان بقا الكلمة على حرفين ليس للترخيم
حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم
الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثانية فلانه لما حذف الاخير
مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل النادر مثلت
على الاسد بلت عن النقد وان كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم انه
لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم
الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة التاء
التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو
يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في
حكم المنادى الثابت لجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في حارث يا حار بكسر
الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة ساكنة بعد ضمة
وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل بعد التقليل

اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما كانه لم يحذف شيء منه
فيكون في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم
كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم وثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت
الواو متطرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في
ادلو وكرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو
وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد
استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب
لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد
محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذر في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه
وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحق شامل لقسمي المندوب
نحو يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا وممتاز عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى

اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبنا مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة بيضم
واذا كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى لما ستعرفه انه لا يقع النكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى حرف متجانس بحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكي بالياء لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا غلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاق هاء بعد
المدة في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المتفجع عليه مدها الا
اسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته
والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف نحو وازيدا
الطويلاه لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه
جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف

للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل واامير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه لتصادقهما في المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو عين
زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس
ومع ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان ندائهما لم يكثر كثرة نداء في العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يتبادر
الذهن الى انه منادى واسم الاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت و
تطويله في الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز
فيها حذف الحرف النداء العلم سواء كان بدلا عن حرف النداء كلفظ الله فانه
لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم ويفيد بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف وفي لفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل فلا
يجوز الحذف من يا ايهذا الرجل من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف

الى ما معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا
يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صرحا
يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امراة امرء القيس حين كرهته فقالت اشتد مخنوق اي يا مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على نائم سنق نحنحه وقال افتد مخنوق
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا او في اطرق كرا
اي يا كروان ومنه شذوذ ان حذف الحرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون
اطرق كرى اطرق كرا ان النعام في القرى مكبكى ويطرق حتى
يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تغتر ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا
يا اسجدوا بتخفيف الالا على انه حرف تنبيه ويلحرف النداء اي يا هؤلاء اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان الناصب للفعل المضارع ادغمت
في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثاني من تلك
المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي المفعول به

اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير والشرط والشريطة
بمعنى واحد واضافته الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن
الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يرد به
ان يليه الفعل او شبهه حتى الكلام الذي بعده نحو زيد الاعمرو
ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه متصلا به بل يكون الفعل وشبهه
اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه
اي في متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل في ذلك الاسم او بمتعلقه فارغا عن العمل فيه
لسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلطت بمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي لحد الامرين الفعل او شبهه
بعينه او بما يناسبه اي لما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب
احد امرين هذين الامرين مثل الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد
الاشتغال بالضمير او متعلقه يخرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه
بمجرد ذلك الاشتغال يخرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته
النصب في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ودفعه

اياه ايضاً مانع عن ذلك وتقييد النصب بالمفعولية تخرج خبر كان نحو
زيد كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
ح الا مع تقدير تسليط فعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة
امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق
والاحسن في ترتيبها ح تقديم تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
نحو زيداً ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه و
زيداً مررت به مثال تسليط الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيداً
ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيداً حبست عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على
الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه وتنصب زيداً في هذه الامثلة
مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المضمر الناصب لزيد في
زيداً ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربته اضمر ضربت
الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت

فانه مفسر بالمرادف اعني مررت به واهنت فانه مفسر بالسببية اعني ضربت
غلامه فان ضرب الغلام سبب لاهانته سببية ولابست فانه مفسر
باللازم اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على
شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي فيه
الامران الى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل
اللفظية قرينة يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة الصحة بينهما متساوية
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه
كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا واما

[illegible]

قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيد فاضربه
فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً عنه
وهو لا يجوز الا بتاويل مع غير الطلب وعند اما اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجات فكونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا كذا
وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فلم ا
بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في
الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته
وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي
عاملة في المضارع ولا بعد وعمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته و
لا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم
الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا
ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاختصاص لفظ الفعل لانه بمعنى قد في
الاصل فلا يكتفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات

في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيته فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في
المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواقع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا
نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار
النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر
في حالة النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث
هو خبر في حالة الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور
في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى
المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب ووصفيته لا بين وصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقا للنصب في
اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو
خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع

ومنه زيدا اضربه وزيدا لا تضربه
وانما اختير في هذه المواضع
اي ما بعد حرف الاستفهام و
النفي واذا الشرطية وحيث و
ما قبل الامر والنهي حم

والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو
اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم
المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما
ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب
يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة
من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت
لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنهما قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط و
المراد به ان ولو فانهما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذلك يجب
نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب
النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا
ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان

نبذا منه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لانك لو قلت ازيدا ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه
اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا
يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما
اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع
اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب
وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في
صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار
التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل
الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف

الظاهر فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن
في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل
شيء كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون
كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع
على انه خبر المبتدا وبتقدير كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب والظاهر قوله تعالى والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع
الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتمحلوا لاخراجه عن
القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا
لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء
فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدا موصولا فيه معنى الشرط عند المبرد واسم الفاعل الذي هو صلته
كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبة بالشرط دالة
على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان

عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان حكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية
ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في
جزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع
والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهو يكون
داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين
لتعيين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تبعيد الشيء عن شيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح النحاة معمول اي اسم
عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذرا مما بعد المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على ذكر المقدر فان
قلت فعلى هذا التقدير لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا
نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول اختصارا

بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان
مثالان للنوعين التحذير وتقديرهما بعّد نفسك من الاسد والاسد من
نفسك وبعّد نفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعّد حذف
الارنب من نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف والمراد من
تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق
مثال للثاني بنوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق نفسك من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال
بتقدير بعّد واتق وحينئذ فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعّد نفسك عما يؤذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد ودليل
ذكرها فيما بعد وتقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول واياك فحذف ان تحذف
تقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لا

حذف حرف الجر مع ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من في الاسماء الصريحة حيث لم يسمع وشذوذه مع غير ان وان
فان قلت فليكن بتقدير العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر
مع ان وان شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تقييد في
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك اي ملفوظا او مقدرا اذا كان العامل
مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه
لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي
فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فيه فعل فعل فيه كيوم
الجمعة في يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن
يرد مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه
فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل مذكور
بل حيث انه وقع فيه خرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح و
تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة

اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان الحكم كل منهما وهو اي المفعول فيه
ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في فاما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ولما فهم المص
حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب
المفعول فيه تقدير في اذا التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان
كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام
نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا اي فلا يقبل تقدير
في فلم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفتا نحو جلست في المسجد و
فسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وتحت وفوق و
ما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائزة نصبها قال وحمل عليه
اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامها
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما في بعض النسخ لابهامهما

كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي
على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال وهذا لعله تامل فان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار بعد تمام معناه ولا شك انها تطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان الفعل
نسب الى مكان خاص يوقعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانا
اذا قلنا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان يقول ضربت
زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبته الدخول الى البلد ليست كنسبة الافعال الى امكنتها
التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في وينقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وبعامل مضمر على شريطة التفسير

والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في مفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد
تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما يفعل مطلقا او به او
فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فهو
مذكور احترز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل
الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت
هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو
فيه ورد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ذكره
معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
ولقائل يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق خلافا
ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال
بالظرف في حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب

غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون
الاسم مفعولا له فان التمني والاكرام في قولك جئتك للتمني ولاكرامك الطالب
عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وكما قال في المفعول فيه اي شرط نصبه بتقدير
في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
انما خص اللام بالذكر لانها الغالبة في تعليلات الافعال فلا ينقد عن هذا من
من او الباء او في مع انها من حروف المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
فلهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز عما اذا كان عينا
نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي متحد فاعله وفاعل عامله احترز
عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي الفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمانا الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني

القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان
الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا
له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه
الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها مفعول معه اي الذي فعل عقيبه
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما
اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع
الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض الائمة من اسناد الفعل الى الظرف اللازم
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا والوجه
الوجه ان يجعل من قبيل وتدخل بين المعنى والتروان فان مفعول ما لم يسم فاعله
فيه ضمير راجع الى مصدره اي حصل الحصول لكن لا يبين لزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل
فيما هذا لما صار معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترز
عن المذكور بعد غير الواو المصاحبة مفعول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون

ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل فاعلا كان او مفعولا سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
سواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي
معنويا نحو ما لك وزيدا والمراد بمصاحبة معمول فعل مشاركته له في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل اي معناه بتوسط الواو بمعنى
مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها
معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث
فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اي لم يجب العطف فالوجهان اي العطف والنصب جائزان وامتنع فلا ينتقض بمثل ضربت
زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب جائزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم
الفاصلة لان التاكيد للمتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز العطف تعين العطف حيث لا عمل
العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو
والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو

نحو ما الك حتى بك دما شأنك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولا يجوز عطف عمرو على الشأن لان السؤال من شأنهما
لا عن شأن احدهما فقط ولا عن الاخر وانما صح نصبهما بمعونة الفعل في هذه الامثلة لان
المعنى ما تصنع وما بالك بمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا معنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما الوزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من
حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول
به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به
فانهما تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او
معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول
به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول به نحو لنتبع بل ملة ابراهيم
حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة
مقام ان يأكل لحم اخيه فكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء للمضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان كان لم يصح قيامه كما في قوله ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر للمضاف اليه جزء فان دابر
الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن
مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ نبيي على صيغة الماضي المعلوم من باب تفعل او نبيى على
صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال من المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع
حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي المنطوق الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد
قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد لا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا فان اسم الاشارة انما يقصد المتكلم
الخطاب بها عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه فيصير زيد به مفعولا لفظا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع
الكلام القائم حالا لا لفظية وعاملها اي الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا

قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل او اسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه اي المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح بمراد
نفس بواسه كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالتمني والترجي
والتشبيه نحو يا زيد قائما وليت عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا
وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لكونها جارية في الحقيقة عن ذي الحال وهو الخبر ان
يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان
الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها
بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مخصصة غير
المعرفة لا سيما نحو ولم يتقدم فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا انا اذ جعلت لما
حالا من كل امر واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانفصال
النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما
ما لم يكن ذو الحال فيه غير هذه الامور وهذا البسط وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد
لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال لا وجه غالبا
لبيان كون صاحبها معرفة المشتبه عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية

ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحشي
بالاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين الورد وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن
العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على اتمام شرب بعضها للداخلة
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نفوذ الخلة بعضها في بعض الاخر والمعنى او على نغص الدخال ومررت به وحده
ونحوه نحو فعلته جهدك مما اول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها
نكرة ردا ويدلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك
وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا و
هذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير
نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي
صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن
الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها
اي تقديم الحال على صاحبها تخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر
ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قد تمت في سائر

فى سائر النواسخ وارتم بلجنس طرنا اللباب ولا تتقدم اى الحال نهما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى فيما قبل العامل المعنوى وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارجا غير داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا لسيبويه لا يجوزه ايضا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما فى الدار فامتنع تاخير المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار فلا قائما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعله داخلا فى العامل المعنوى كما هو مذهب الظم من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعونه نظرا الى العلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم

الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحرف الجر في الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال اشتقاق مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب النخل اذا صار رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم ويقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشىء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقا والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه متفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معنى فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من

حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو ثمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا وتكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية الخبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجرائها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شىء ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا يقتضى ان ترتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا وهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءنى زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عم كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة فلا يجوز الا ونقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة

الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواها اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفى والماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او بالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت الا النفى من دخول قد المقربة زمان الماضى الى الحال لفظا على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه نحو لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد

وسيبويه يا قتل حصرت صدورهم قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم فيكون جملة
حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية ولكن بشرط ذلك
في المتفق لا ستراتها النفي بلا ما طح فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال
لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشائع في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا
اي تسير راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال
بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن تقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ويجب حذفه اي حذف عاملها في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او
ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وضربت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وضربت منها على يقين او اثبتها
كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد
ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلح
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهدا

قائما

التمييز

قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان البدل
منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو تارك مبهم والمراد معنى
المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل
وهو الوضع واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناش من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع
له وكذا يقع الاحتراز به عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه فلا ابهام في المفهوم الكلي
ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فوصفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا
عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف منّ
فلا شك ان الموضوع له معنى مميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه
كمنّ ومنّين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه من جنس العسل او الخل او غيرهما لا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع

انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي فيقال رطل زيتا فالتمييز يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة
او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة مثل رطل زيتا و
المقدرة نحو طاب زيد نفسا فان في قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به التمييز اي بعض قسميه
تقدره وبينه غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي دفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن
هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق
في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو
على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح

تنبيه

نظره بالنسبة على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون في
منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل
الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف

ثانية

ثانية فاذا تم الاسم باحد هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فيشابه التمييز الذي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل
التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان
كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرقود
خلا فيفرد اي التمييز ولو كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع بمجرده عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق
النوع الواحد فيشتمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى
او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره
اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز منقلبا بتنوين المفرد او بنون التي
للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار
الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول
الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي

وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز الاضافة
لانه لا يمكن حذف نون الجمع نحو عشرون درهما الى الاضافة فلا يلزم اضافة المضاف واما في نون
الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز لزم الالتباس في بعض الصور بلا قرينة مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد يوم العشرين من
رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى
الاطراد وعن مفرد غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي كما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا
ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه
اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصوره اي المقدار عن طلب التمييز لان الا
صل في التمييز المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها وتفصيل عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بجزء النسبة
لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة وما ضاهاها اي ما شابهها عطف على
جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا

مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح
ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وبحيث لا فرق في التمييز بين الجملة او ما ضاهاها فهذان
المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا
وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين فعين
مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس يعني غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار يعني غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه هو المتعلق المنتصب عنه والاب يعني
غير اضافي يحتمل الحالين والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق
بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه
نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاختفائه بر ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الا
مثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد
يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد ظانا ان يكون الضمير
فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد به ان ينبه على انه يصح ان يكون
تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب ثم الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفرا
سة بالفتح مصدر فرس بالضم حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي التفرس
ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله
لما انتصب عنه ولمتعلقه لصحة اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك الاسم التمييز
تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا

يرفع الابهام عن متعلق وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح
ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه
باعتبار ابوته ويجوز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه الى متعلقه وهو
ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما
انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست تصلح للمنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهي
الذات القديمة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون
للمنتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز او تثنيته او جمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء ان المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت
ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت ابا له و
اجدادا له فعلى كل واحد من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز او تعدده اذا قصد مثنى
او جمعا منه واذا قصد جمعيته ادي بها فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى و
الجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا
يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة للتثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما الا ان يقصد بالتمييز الذي
هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه
نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان تعلق الطيب من كل
من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى

وان كان التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما كان بمعناها كفى بزيد رجلا فان
معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي
موصوفا والمذكور اولى بموصوفيتها فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان
يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى مع و
الطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة له مع مطابقتها اياه بمطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت الصفة
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من
تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح
حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما
تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على عامل غيره من الفعل
الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي
انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان

الماء في قولهم امتلأ الاناء ماءً من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لاجرم ميّزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة و اليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان ان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير التانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف غير

قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما لم يكن معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في نفسه قسمه الى قسمين وعرّف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو جاءني احد الا زيدا واجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد و احترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولكنه لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا اعني وسواء

وغيرها غير صفة قيد به لانه لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا الخ الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل ذرع الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانها شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا لنسبة الى ما نسب اليه لاحدهما او قد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءني القوم الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة ولذا هي في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر

بطريق الى قوة الفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهؤلاء يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هيهنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو اذا جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزم هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في الاكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجئ الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وتقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم من زيد

او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا ونقل الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء ثم الجملة في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل بغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها و يجوز فيه اي في المستثنى النصب اي على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر و الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية

وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يتحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا ويجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى

منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كانت هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما تستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب في الغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال اثبت لان النفي في النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ادراج جميع مواد الايجاب

عند الاستثناء في صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في تحقق الجمعية على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه حمل على الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه و مثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه والمستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر حمل المستثنى البدل على اللفظ في صورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي فلا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل وحمل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كانت في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى عن اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران

لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا عاملا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل
منه واعتبر سرايته حكما اليه فانه في قوة التكرير وحال كونهما عاملتين في المستثنى
المحمول على البدل بعده اي بعد الا بعد الاثبات يعني ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا في النفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تقرر
في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نحو مرفوع على انه محمول
على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيء وهو النصب
بالجزئية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت
للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل
هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي
من اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى بخفوض اي
مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها
مع المد لكونها مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمال العرب
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعل مضمر ومعناها برئ من المستثنى

عاقب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو كحاشا زيد اي برّأه الله عن ضربه
واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لكنه لما لم يجر بها المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليها وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير
زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في صفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة
غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد المتعدد فوجب ان يكون موصوفها
منكورا لا مفردا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان منكرا
يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها ادا للاستثناء اذ لابد لها في الاستثناء من
مستثنى منه متعدد فلا نقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى قد حمل فيه نحو ما جاءني
الا زيد منكور اي منكرا لا معرف باللام حيث يراد به العهد والاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار
به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان

ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير ولهذا
قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقوله غالبا لانه
قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور
نحو جاءني الا رجال واحدة والا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت الم
اليه في هذه القاعدة ونحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة
فيها على محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية
صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول
الله في آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل
الا على الاستثناء هو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منها
الله بهذا لا يثبت وحدانيته نعم يجوز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله
عنها بخلاف ما اذا كان نعت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد لان التعدد يستلزم التغاير
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لقصور الاحتياج
الى الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال نحو في
قولك ما اتاني احد الا زيد جاز ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فان الفرقدان صفة لكل اخ لا استثنا
منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ فقال في

البيت شذوذ لان اخراق لحدها وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيها الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سواء وسوى النصب على الظرف اي بناء على
ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سوى زيد فكانك قلت مكان
زيد على المذهب الاصح ومذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند
الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا
اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك
وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله
تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بهذا
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها
لا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر
المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم
في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف لكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها فيما او عليه كما سبق الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه
واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال

كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلافهما اسما وخبرا في الاعراب فلا
يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق
زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما
فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا لا
قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر
كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها نحو ان خيرا فخير اي ان
كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير
فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا فقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما
انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فان التقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعلى هذا يحمل بالاول من غير فرق الا بحذف اللام اذ لا لام فيه
واختص المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحرف ان شاء الله

تعم

تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما
عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا
ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي
صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه
اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
لكون اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو منه مبني على
الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد
دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف
في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي
يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء وهو من تمام معناه هذه احوال متداخلة من الضمير
المرفوع في اليه او الاول منه او من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
ظريف مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها
وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما
يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين
كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها

به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما
ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على
ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في
نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار
والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو
لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل
في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة
او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحق
في الاصل اعني الاعراب ان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة با
نتفاء الشرط الثاني او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء الشرط كونه مضافا او مشبها
به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا
في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء
واما في المعرفة فلامتناع ان تكون لا النافية للجنس فيها واما في الفصول فلضعف لا عن التاثير
مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها اسميه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة
ليكون كالعوض عما في التنكير من نفي معنى الاحاد في النكرة ليكون مطابقا لما هو جوا

لم

له من مثل قول السائل ازيد في الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا
جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علم ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن
لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل
بين الحق والباطل لاشتهارهم بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي
هذا التاويل ابا وحسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي لا حول
ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل
منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله موجود فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فان لا الاولى لنفي الجنس اما رفع الثاني

نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فان لا الاولى لنفى الجنس واما فتح الثانى
فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء او عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز ان يكون لا ليس هيهنا ايضا والخامس الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفى الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون لا الغاء لا
لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط
وقد حصل هيهنا ولا دخل فيها النواسخ الاسمى بعدها فى الاعراب فهذا
على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا
يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تغير العمل اى عمل لا
اى تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما
الاستفهام حقيقة بقول الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندى ولم يذكر سيبويه ان حالها فى العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافى
وتبعه الجزولى واللمن تقدّ ذلك الاندلسى فقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها

نحو الا زيد تكرمه واما التمنى نحو الا ماء اشربه حيث لا ترجو ماء وانما قوله الا
رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه كانه قال الا تُرونى رجلا يعنى هلا ترونى
رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الا
ستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب احترز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول
بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى وما بعده احترز عن مثل لا رجل ظريف كريم
فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احترازا عن مثل لا رجل
حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترز عن المفصول نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يغنى عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت
لكان الاتحاد والاتصال بينهما وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله
ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا
فلا يرد انه اذا كرر المبنى ويبنى على الفتح يرجى نعت لا يجوز بناؤه مثل
لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى لا المتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما وللمعرب لان لا
حل فى التوابع تبعيتها للمتبوعات فى الاعراب دون البناء رفعا على محله البعيد
ونصبا حملا على لفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى
تحكم الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا على اللفظ او المحل القريب

الاول مفرد يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للمتبوع

وقد مرت فى بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف وايضا اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا
غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا
قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا او
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
فلم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفى تزاد فيه لا
كثيرا نحو لا حول ولا قوة لا سيما وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغى
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى وكذا ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى
له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو
غلامى جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها فقد جاء على
قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل لا اب واسقاط النون فى مثل لا غلامين
كما فى حال الاضافة تشبيها له اى الاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجرى الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف
من حيث انه مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص او للمعنى ايهما

له ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث
انه مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى
له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى
بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل التركيبين له اى لما يشتمل على
الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين
الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم
من غيره ومن ثم اى ومن اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو
بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ
انما هو بالابوة له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف تشبيه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته
فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد
المعنى المراد المستفاد منهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلام
لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على
تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان المعنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلام
له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فى ما بينهم اولان

وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه

المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتأكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لمعرفت ويحذف لا احد كثيرا في مثل لا عليك اى لا بأس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا اليهما وكذا اسمية اسمهما اليهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر في الخبر فجعل الخبر خبرا انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فذهبوا الى انهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض بالا نحو ما زيد الا قائم وتقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت

ان فلان ما عامل ضعيف يعمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم للمعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اى المشتمل اسم اشتمل ليخرج الحروف الاولى التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه وهو ما شبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور وبينهم مذهب المصنف في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل

بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف الجر المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا نجر فالتقدير اى تقدير الحرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما لا اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منخلعا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل على تمام ما هي فيه فلما اراد ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وخصوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى تصحيف الكلام القوم حيث لم يكونوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام بتقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة

فايدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى معنوية منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء ثلثة اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا غيره ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد ولهم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير ممتنعة واما اخص مطلقا يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه وان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية

واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من
فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها
بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
فبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا
يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وفي
اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وقد اكثر النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بالوقوع
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي
كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة
وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة
المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى
امر معين يستلزم معلومية ومعهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان
قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة
التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في

اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضا
فتهما لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا
ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بمغايرته كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
نقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني ويفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو
غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى
رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف انا
كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر
بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا
حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند
الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة النحو
وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فاما لهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لانهم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف

بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف
اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى
معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد
الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازالة ما يسقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ
المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد حكما او حكما نحو حواج بيت الله
او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف

فالتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان التنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي
فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان التفريع الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخره لكثرة الحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة فحصل التخفيف ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه
في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدم مترتبا على الاضافة

بجرّ وانتعلم مخالف للظاهر واما المانع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب المائة عبدها فهو من باب الحاصل الضارب زيد فلا يمنع ذلك
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة و
لا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على
انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
رب شاة وسخلتها بدون العطف والبيت تمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب للمائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها
شبهها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث تزجي واطفالها مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من
القصيدة واما الاثر فاشتر على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص
عنه بقوله

عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو الحسن الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على
التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
بين الضارب زيد والحسن الوجه نفيا علية قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو
الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه
اتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
للزوم لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اي المحمولية على ضاربك فانه فالمحمول المفعول
له والفعل المعلل به امر جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة من اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال
الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من
باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للا
ضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اتكالا على حجة يكون

الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف
ويقال ضارب زيد ولم يجوزوا تصور ضاربك ضارب لم يعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من
غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا احتجنا في قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا لتطبيقهما على الاجوبة من استدلال
الفراء على جواز الضارب زيد من جانب المص على موافقة بعض الشارحين والاولى
ان يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف العطف المجرد عن
اللام المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل
الضارب زيد كما عرفت ونقل الحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في
المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة
على المطلع التقرير الاول ولنطالع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقائه
بمعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان الحاصل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها

فلا يقال

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا
للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع و
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
و والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
ما وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون من
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وبهذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا
يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي هو الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة
على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا

قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كرته صالحا لان يكون فضة وغيرها مثل الفاتحة جرد الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فهي اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها التخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب فلا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيه خفاء ويورد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فقلت جاء مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن لا ينقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة

بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا ينقل عليها الحركة بعد السكون ~~ولا ينقل عليها الحركة بعد السكون~~ يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد وهو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصحى لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي من قبيلة العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء ولمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لئلا يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء وصار مسلميّ وان كانت في اخره واو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الواو والياء فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في صور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك ولختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي تقدم البحث عنها مضافا

لغير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي وهي بلا رد المحذوف كجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه الجمهور بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية نصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا نفداكم ويقول اي امرءة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما نصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما اي الشهود ما نقل في مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في اسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب لئلا يقام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء في حم مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمأك ورايت حمأ وحماءك ومررت بحمء وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد

مبحث التوابع

او الاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك ولا يضاف ذو الى مضمر لان وضعه وصلة الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم تتبع اضافته الى المضمر مطلقا فنبه لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس لا يتاتى الا باضافته اليها التوابع جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل وللراب بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد قصد المتكلم نسبته اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه

يخرج الكل الاخبر المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله من جهة
واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو
الابتدا اعنى التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا
المعنى من حيث انه يقتضى مسند اليه صار عاملا فى المبتدا ومن
حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل
فى المفعولية فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من
حيث انه يقتضى اخذا او ماخوذا عمل فى مفعولية فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل هنا ليست فى موقعها لان التعريف انما
يكون للجنس وبالجنس لا للافراد بالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنهما ادخل كل عليه فادصدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
مانعا والظاهر اعضاد المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا
فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت
تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه
اى يدل بالتاكيد تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى

فى متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه والمعطوف
فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول
معنى فى المتبوع انما هى لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال
اعجبنى زيد غلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفايدته اى فايدة النعت غالبا تخصيص فى
النكرة كرجل عالم وتوضيح فى المعرفة كزيد الظريف فقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الواحدة تفهم من التاء فى نفخة
فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا
مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
فى صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة
على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال
فان التميمى يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل ان
الذات صاحب مال او خصوصا فى بعض الاستعمالات بان يدل على ذلك ح
لا يقع التحيد نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل

او اعجبنى زيد وغلامه

باعتبار دلالته فى مثل التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان
هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة بخصوصية الذات المعينة بمنزلة
معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع
الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا المواضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع
صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى
متبوعه كما توجد فى المعنى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد بالجملة
الخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل
اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءنى زيد حالم وتوصف بحال
الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفة بحال
متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كونه الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان حسنا
فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها
فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية

لان الصفة لا تقع الا صفة ... او المصدر ...

والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
فاعل نحو جاءنى رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح و
امراة جريح او كان صفة مؤنثة يجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال المتعلق
الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها فى كل تركيب الموصوف اثنان وفى الباقى من تلك الامور العشرة وهو الخمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان
كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا
فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا منفصلا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة
جاريته مثل قامت جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وقائم
او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم وتقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا اظهرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة الباقى
كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث
ويؤنث فى الواحد المؤنث ولذا تقول مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا

الحكم قلنا المقصد الاصلي في هذا المقام بيان نسبته الوصفية الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول تبعيته في امور العشرة وكان لا يخرج منها بعضه
للفصل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية المعروفة اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مظبوط بل بين ضابطه عدم تبعية له بكونه
كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده في الخمسة الاخر ليتبين حالة عدم التبعية ومن
ثم اى ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والجمع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف
ويجوز من غير حسن ولا ضعف تعود غلمانه وان كان نحو جيدا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية ويجعل المظهر
بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف للمدح والذم وغيرهما طردا
للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام

معنى بالذات

معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض
النسخ قوله لا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه
لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف
المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف
منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثم ومن
اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى بذي اللام
الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او
بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر
المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول
على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف هذا اى باب اسم
الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه
بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب يجب
اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد دفعه لا يتصور بمثله للابهام

ولا يليق بالمضاف المكتسب للتعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل
ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اى الكريم ومن ثم اى ومن اجل ان التزام وصف
باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا
يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت
بهذا العالم لانه يتبين به جنس المبهم ان المشار اليه انسان بل رجل العطف
يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه
بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه مقصود معطوف على زيد فقصد نسبة
المجيء اليه بالنسبة احترز عن غير البدل بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان
نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصود
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعها عانها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود
دون متبوعه فلا يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا او بل
ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع او المتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة
ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة

مقصودا

مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جامعا ومانعا ازيد
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه ولاخريهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع
متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه
الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري دخول الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية
الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد المعطوف كذلك لدخل فيه

بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في
الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
واعلم انه اذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطفت عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض
حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراد ما
اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا
ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا
حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وهند
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن

الاختصار

الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو
ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان
المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما
قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان
مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما
يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل
لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا
اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد و
المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم

اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه
نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار
اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع
من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل

والحارث

والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف واما رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير بقصد
عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه
رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان
زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا
ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم
فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه
العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو
عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف
عليه ليس فيه ذلك الضمير فلما جاز عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها السببية

الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة
او يكون معناها السببية مع العطف لكنهما يجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى
بالرابطة الاول والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب حونه يمكن ان
يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب وانما عطف اى لا يقع
العطف بناء على تجويز عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف
واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول
على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او على اكثر
من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى
غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمرا او بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فانه العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما
كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جاء لكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها

وغيرها

وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز فى جميع المواد
عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا
يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب بالحجرة فى كلامهم
واقتصر الجواز على صورة السماع لان المخالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا
بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه كقوله تريدون عرض
الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض القراءة اى عرض الاخرة

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا
مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع طرح
السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم
السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج الى تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى وفى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى
الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه
فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو
لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول
اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرنا او فى الشمول

المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شمول
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول لخرج المذكور الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر
امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان
وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع
ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه وهو
اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى
اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى تكرير اللفظ الاول اى
ان يكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا
لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ان يجعل الضمير
التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ المحصورة كالتاكيد المعنوى
يختص بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما

وكلتاهما

وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل
اكتع مشتق من حول كتيع اى تام والبصع بالصاد المهملة من بصع العرق
اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع
شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة خفيفة بين هذه المعانى ومعنى
التاكيد بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يعمان على
الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية و
جمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد
ونفسها فى المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمونث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل
انفسهن فى جمع المونث ولغير العاقل من الثانى لما سمى النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما
للمونث والبواقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا او جمعا باختلاف
العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها
نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المونث الواحدة
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المونث وكذا اكتع
كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون

بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يختلط افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ولا يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزاءه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ووقع الالتباس في هذه الصورة لبقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع

اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلثة بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل التابع

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به بقوله دونه واحترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق في الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيد بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع هيهنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة الى

بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة شيء الى شيء نفيا النسبة الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل بعض المبدل منه فالاضافة بينهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال احد البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول ويعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مرادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفهوماهما لكنهما متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي وانا الى الان لا يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لا يريدون انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت

بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد والثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظم والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من المبدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد بمثاله نحو رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في الكلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان يقصد اي يكون بان يقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام

لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة جاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة
ومبدله معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
من كل وجه انقص فانه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول
فيقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار
وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة اخرج به عن العطف
الصفة موضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد
فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ابو حفص
كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى عمر ابن الخطاب
فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر
له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم

ان كان

ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن
راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله
اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع انا ابن التارك
البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان المبدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه
وقوعا وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من
الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله
مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه
واما الفرق بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى اقرب المبنى اى الاسم المبنى فهذا الحد
لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها
لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم

ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد
بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هى هذه المناسبة ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل
او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف فى نحو ادعوك او لاضافته اليه كقوله
تعم يوم منذ فيمن قراه بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه
عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
غلام عمرو غلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا
للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل
كان المبنى ما فيه انتفى مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما فقط فكلمة او هنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه
وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب
لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر
فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى
غيرها كما يقال الراء فى رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى

واثره

واثره المترتب عليه بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا بل
باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل
ومن امراة ومن زيد وهى اى المبنية والثابت باعتبار الحصر المضمرات واسماء
الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان
الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء
الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين احديهما
علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
لمتكلم من يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب
شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم والتاخر المعنوى اللفظى ما يكون
التقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقيا مثل ضرب زيد غلامه وهو بالتقدم

المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى هو اقرب للتقوى بعد اعدلوا فان مرجع
الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه السدس لانه تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما الحكمي فانما جاز في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها
مبهمة التعظيم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكرها اولا
مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين
مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر
الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل مستقل بنفسه غير محتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله المتصل
به ويكون كالجزء وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول لان اي
المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع
فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله

فذلك

فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة
المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي
وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون
الكل فصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان
اجماعا والحروف الاخر اللواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم
الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم
ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم
الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى
الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو
ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي
مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك
الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين لان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين
المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان
الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم المحض لفظين و
للمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر
معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون
جملتها ستين كلمة لتسعين معنى ويبينوا تلك الامور مجملا ومناسبا لا نطول
الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زيد في باب الضمائر
التي وضعها للاختصار اسناد الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر
الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد

المذكر

المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة
اذا لم يكن مسندة الى ظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق واحد
مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر
نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل
او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما
ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عاملها والعامل ههنا
ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق
على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لما تغير الاترى ان الياء في
تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا
يسوغ اي لا يكون الضمير المنفصل مرفوعا او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر
المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى
امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم

الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما
يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
وبتركه يفوت الغرض او بالحذف فحينئذ فات الغرض عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك
او يكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل
زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد وعمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه
لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه هو خلاف الظ وهو زيد
والا لما احتيج اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما
هو الظ ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال
لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل
حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت

على غير

على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا
له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
يكون فاعلا كما قال واختار بالقيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن
اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
اي احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا نسيا وبالحي اعطاها اياه
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين بغير
مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا
كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد المتكلم في تاخير
الاعرف ولليحفه طعن في اول وهله بان اذه على خلاف الاصل وحكي
سيبويه لتجوبن الاتصال ايضا نحو اعطيتوك فلك الخيار اي الاختيار
في ضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربتك فانه اجتمع
فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني في
المفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار

عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد
بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن قدمته فهو اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم
الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واعطيته اياك مثال لما لم يكن احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول
كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر
المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا
ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته
واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل
من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد
لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما الى اخرها لولا انتن لولا هو
لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على
انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع
بعد عسى فاعلا نقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا

الا كانت

كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور وقع المجرور واقع
في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى ان ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان
عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير
وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازم في الماضي
اذا الحقه تلك الياء ليتقي فهنا ايضا الاخفش اخر الماضي عن الكسرة المختصة التي
هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن
نون هي للاعراب نحو يضربني ليتقي اخر المضارع ايضا من تلك الكسرة بخلاف
كسرة نحو تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن
وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد
وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في
البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار

فيها نزلت النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين
المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
فى كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل
ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم
التسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء
ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من لا كافه بالمعرفة
للامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من
بعد دخول العامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتها ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا
والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله
وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض النسخ مبتدا ما بعده بدون الواو ويح

العوامل

الرفع

الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك يجب المفهوم
لعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة
اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل
المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده
اى بهذه القصة من الجنس المذكورة والظاهر ان قوله يسمى
ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم ان يكون هو مبتدا او راجعا الى الشان
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم
الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون

ضمير الشان او القصة متصلا او منفصلا فان كان متصلا
يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستتار
الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال
للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد
قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره
لا نسيا منسيا حال لكونه منصوبا ضعيف اى جائز مع
ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل ومثاله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه ثابتة الاضمار ههنا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد
تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما
قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد ان المفتوحة
المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل

من المكسورة

من المكسورة احدير بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ
قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها
احدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف
المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة
اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار
اليها اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق فيها
حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم
مما ليس الاشارة الحسية يحمل على التجوز وانما يثبت لشبهها
بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء
وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال
كونهما المثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا
القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتداء وقوله ذا مع
ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجىء فى

مبحث اسماء الاشارة

بعض اللغات ذان في جميع الاحوال اي الرفع والنصب والجر ومنه قوله
تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها
الا هي وتى وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي
ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمنا
على سائرها الفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه
بقلب الالف والياء هاء وتهي وذهي بوصل الياء بهما
وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي لمثنى المؤنث
تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا
تا لكثرة ورودها على السنة النحاة وتوهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وذين كاوتان وتين باختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء وتلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على
اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها

حرف

حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف
جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة
الاسنادية كقوله ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها
اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف
حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي لستة واشتراك
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع
اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يبلغ الى ستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك
الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت

مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات
وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك
الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن
واما تيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقل تيك
فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين
ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال
وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين
واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربعة مثل كلمة ذلك في
افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كل من ذلك المذكور
سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام
للمتوسط واما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب
واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها
من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول

الموصول
مبحث

المعدود

المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم
من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا ولا يصير
جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا
يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحصل المركب اولا الى انضمام امر اخر معه
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى جزء تاما لا الجزء
مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد
بصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور
والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله عايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة
اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور

وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الجملة
بعينها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا
يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره و
الواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى
صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي
الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول
لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى
مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي الموصولات الذي
للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان المثنى المذكر واللتان
المثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب
والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع
المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او
ساكنة اجراء للموصول مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا

انها

انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في
اللاتي بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا
بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما لم ترفه وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب
الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اى التي
في الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بني طي
لمجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري
ذو حفرت وذو طويت اى التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد
ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت والالف واللام اى مجموعهما
بمعنى الذي او التي او المثنى والمجموع والعايد المفعول اى العايد
الذي لا يتم للموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع
مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط
لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه
باب الاخبار بالذي او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه
تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن عن المسائل وتذكرة اياها

فانهم اذا قالوا الاخبار لخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار
في اى اسم يصح وفي اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي
اى باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة
للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اى اوقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في
الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى
ضميرا لها اى لكلمة الذي واخرته اى مخبر عنه عن الضمير
خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته
خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة
الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما
هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله
الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا
للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي

وقلت

وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اى مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة اى خص الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل
ولا المفعول فلا تخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف حرف النفي والاستفهام
فلا تخبر باللام عن ~~زيد في ليس زيد منطلقا~~ من زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التي هي
تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا
تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي

وتاخير الخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذى من دق القصار بدون الثوب لانه يودى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع نصله الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى فى الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول يبقى المبتداء بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتداء يبقى الموصول

بلا عايد

بلا عايد وكل منها ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس و تامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم الشئ هى وصفة اضربه ضربا ما اى ضرب كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمتك من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا وبجملة نحو من جاءك فاكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة

صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل برجل عظيم تسال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لان التزام فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى ما غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة ايضا لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت

اى صنعته فما مبتدء وما بعده خبر او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدء محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان احديهما ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مودهما واحد فان معنا قولهم ان بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبرا مبتدء محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كون مشابهة المبنى الاصل فا قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى مهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم فى لغة

فصل اسماء الافعال

بعضهم اى بعض مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان الكثير استعمال
اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
وامثالها ليست بافعال مع تادّيتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان
صيغها مخالفة بصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انا موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون نُعَيد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال
الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذى هو دال على معنى الفعل وهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشى
اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم
يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضى ولم
يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب
الوضع فلا يرد الضاريب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما
يوزن بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس
اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو يطرد فى الثلاثى
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا ما قال بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة وكانه قياس لكثرته واما
فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجور او الفجور قال الشارح الرضى هو ما قيل

مصدر معرف مؤنث ولم يقم دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبنى اى كل واحد
من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا
وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال
بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى
ارى ان كون اسماء الافعال معدولا عن الفاظ الفعل شى لا دليل
لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شى ان لا يخرج عن النوع
الذى ذلك الشى منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى
الاسمية واما المبالغة وهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها
فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما للاعيان ليخرج باب
فجار لانه وان كان علما كما قالوا الكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما او ذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى
الامر عدلا وزنة معرب فى استعمال بنى تميم الا ما فى اخره راى
الاتى فعال علما للاعيان يكون فى اخره راء فان بنى تميم اختلفوا

فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يوافقون بين
ذات الراء وغيرها بل يحكمون اعراب الكل نحو حضار علما للكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من
سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم
تصر اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول
مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل مه وصه وحكمه
حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على
انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم
او المتعجب وى وح لا تقصد ان تحكم عليه بشى او به على شى ومنها
ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من فيه
~~ما يشابه صوت شى كما اذا قلت غاق قاصد الاصدار ما يشابه~~
~~صوت شى~~ كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن فيك وح لا يقصد ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة

البعير نخ او غاق صوت الغراب وهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن
لا من حيث انها اصوات بل من حيث حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع و
ذكرها فى باب الاسماء لاجرائهم اياها مجرى الاسماء وليت لجريها
مجرى ما للتركيب فيدرج الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسما لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت
شى كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او
صوت به البهايم يعنى مثلا اى لانخها او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذوات
القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها والاول كغاق اذا صوت انسان تشبيها
بالغراب والثانى كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير من غير
تعلق ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع

تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات
اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين
اى حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين و
جعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا
قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الاخر منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى
حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئى كل واحد
منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل
خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل
التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها
هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين
مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن الهيئة التركيبية
فى تابط شرا النسبة الاضافية التعليقية التى يكون بين

الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطرى جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن جزء الثانى حرفا
اى حرف عطف او غيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوع اخره فى
وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة
عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع
خمسة عشر ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر
من ثانى عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى
عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا التركيب
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذ واهذه الصيغة من المفردات للدلالة

على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا
فاقتصروا على احدهما من احد الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على
المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط
وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصل حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى واثنتى
عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن
الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى
الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء
الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع الصرف المضاف اليه

واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف
الثانى الكنايات جمع الكناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ
معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا
ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا
كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذا
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها فى
الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد
منهما يكون للعدد والكناية عنه وجعله كذا عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا يستحق اعرابا وبناء

فلمّا وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوّه عنهما رجح البناء الذى هو
الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى كاف
التشبيه دخلت على اىّ واىّ كان فى الاصل معربا الكثر انتهى
على الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى
كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة
كما فى مَن لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة لها فى الخط فيشبه فى البناء منحطة عن اخواتها فلذا
لم يذكر المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميّزها اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين مميّزه مفرد منصوب جعل مميّزها كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكّما وكم الخبرية مميّزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال
عندى كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح
بالكثرة جعل مميّزه نائبه عن معنى التصريح بها وتدخل مِن فيهما اى
فى مميّزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم

من قرية

قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك
فى السموات وكم من قرية وذلك لموافقته جرّ المميّز المضاف
اليه كم واما مميّز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم
ولا نثر ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّز الزمخشرى
ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بيّنة
استفهامية وخبرية ولهما اى ولكم الاستفهامية تتضمن الاستفهام
وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر اى نوع من الانواع
الكلام والخبرية ايضا على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب
التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال وكلتاهما لكان اوفق
لتانيث الاستفهامية والخبرية وهو على تاويل كلا هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا و
منصوبا ومجرورا ثم تبيّن موقع بقوله لكلّ ما اى كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعلا او شبهه فعل لفظا او تقديرا
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره هو من حيث كذلك كان منصوبا
معمولا على حسب اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بعد
المميّز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من

المنصوبات فتعيّنه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميّز والاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق
وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة
ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعمّ من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدّرت
بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من
حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم
يجعله من قبيل ويقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية
مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل اشتريت
مجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف
عمله فجوّز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع
المجرور كالكلمة واحدة مستحقة للصدر والّا اى وان لم يكن بعده
لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبهه للشبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله
حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو

مرفوع

مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو مَن ابوك وهذا مبنى على مذهب
سيبويه فانه خبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما
عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على مبتدأه بكونه نكرة وما بعده
معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل
اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل
فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتداء
وكذلك اى مثل كم فى تاتى الاربعة الوجوه الاعرابية بالشرائط
المذكورة اسماء الاستفهامية والشرط بمعنى انه يتاتى تلك
الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى مَن وما
واىّ واين وانّى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا
مختصة بالشرط وكيف وايّان مختصتين بالاستفهام فمَن وما
استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو مَن ضربت وما
صنعت وبمن مررت وغلام مَن ضربت ومَن ضربته وما صنعته
ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو مَن تضرب
اضرب ومن ياتينى فهو مكرم ما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
مَن تضرب اضرب ومن ياتينى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه

ولا ينافى فيهما بل في جميع اسماء الشرط التي تقع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعند بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية وقد يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لا اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اى فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانها قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز فيه ثلثة اوجه هذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة لك يا جرير اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلثة في كم احدها رفعه

بالابتداء

بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنف بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء العوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها يتاذى من الحلب ولا تنطبع بهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه

ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم والاستهزاء كانه ذهل عن كمية عدد خالاته وعماته فقال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذف الهمزة اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الاوصح بتوصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها بشرط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد اذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت والحاصل انك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية

والفرق

والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف** اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند تمامه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف والمسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا قياس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما

فلا حاجة الى ذكر المعنى ههنا منها اي من تلك الظروف

اعربت لعدم تضمنها لمعنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما
وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى
الظرف المقطوع عن الاضافة لاغير وليس غير فى حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه من الغايات
لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد
لا وليس نحو افعل هذا لاغير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير فى
كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف
الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر استعمالا وقد
جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضافا الى مفرد هو سهيل
مفعول ترى اى ترى مكانا سهيل طالعا الخرم نجم يضىء كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة
والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه
الجملة فهى ان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا
اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم
مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء
اى الاضافة

اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها
اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فهى
اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضى و
ذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب
الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى كتاب
العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى
قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى يجعل
مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم بعدها على الوجه الغير المختار لعدم
تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجاه الامر مفاجاة من قولهم جئته مفاجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه
بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى
اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنى عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب انها

للتحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وفى قولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه
لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجات
زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر
وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
سبق اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر من
او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجىء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى لختصاصها
بالفعل مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجىء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم
ولعله يجىء المبرد كرهها للصم ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما
للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم فيلم زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى
شىء صفته فالمراد بالحال صفة الشىء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب
المفصل

المفصل وكيف جار مجرى الظرف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال
هو ويستعمل للشرط معمما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع
بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على
اى حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لمو افقتهما
مذ ومنذ حرفا ان ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى
يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ للفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة
لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول
المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما
اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد
اى بعدد يستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شىء نحو ما رايته مذ يومان
اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ما زيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما رايته مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى

ماكتب علي هذه الصورة مشددة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ذهبت اومنذ ذهبت اوما
خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر العلة
فيقدر بعدهما زمان مضاف الي احدي هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلي هذا القياس فيما بقي وهو
اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر لكونهما في تاويل الاضافة
لانهما اما بمعني اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون
المبتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان
يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من
الظروف المبنية لدي بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون
النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع
الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعني عند والفرق انه يقال المال عند زيد
فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدي زيد او
لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها علي الاضافة نحو المال لدي زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها بنيت ولكون غدوة

كثر

كثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة و
هذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
والمخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها
للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المثقل
لانها قد تحمل علي اختها ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل فعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق
النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض علي الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين
ومعني الداهر والعائض الذي يبقي علي وجه الدهر والظروف المضافة الي الجملة والي كلمة
اذ المضافة الي الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة علي الفتح
للخفة نحو قوله تعالي هذا يوم ينفع الصادقين وقوله تعالي من خزي يومئذ فمن قراه بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الي المبني البناء منه وكذلك
اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء علي الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الي الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا بيان المعرفة و
النكرة من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي
بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء المقيد بهذه المعلومية و

والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الي ترتيبها بحسب المرتبة فا
لاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي في
الوضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا
يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك الة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعني الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ
الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات
لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من
قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة
من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معني
المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف

باللام

باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله
اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في لبس من ابن امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد
ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف يا رجلا
لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الي ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
والسادس المضاف الي احدها اي الي احد الامور الخمس المذكورة ولا يشترط صحة الاضافة الي احدها
صحتها بالنسبة الي كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الي الرابع الاول فان المنادي لا يضاف
اليه فهل كان عليه ان يقول والمضاف الي المعرفة ليدخل فيه المضاف الي المضاف الي المعرفة ايضا
مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الي احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفي عليك نظرا الي ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثني من هذا
الحكم معني اي اضافة بمعني اضافة معنوية فقوله معني مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز عن
الي احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعني المضاف الي احدها معني ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغني عن التعريف خص العلم
بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او
جنسا احترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هو كان المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع
واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الي ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اي اعرف المعارف بعض افرادها المضمر عند الجمهور من جهة اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك
واذا قلت انت جاز ان يلتبس بغيره ويتوهم ان الخطاب له ولعل المراد بالاعرفية الا كون المعرفة
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ... لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان الاعرفية في اصناف المضمر لان سائر المعارف لا تتفاوت بين اصنافها الا
الى الحد ما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا لما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع فان فيه اختلافا كثيرا والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته
المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة لا يليق بغيرها وهي
ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فان الاحاد
هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد
واحد وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد ولا
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب
بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض

مبحث العدد

بمثل رجل ورجلين ونسوة ونسعين ومئين ومئتين حيث لا يفهم منها الواحد والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة و
اثنتان وباسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر لعيشان التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
ثلث الى عشر بلا تاء لجماعة المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعمل الا
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول فيما جاوز عشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا
احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيروا الواحد
الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث
عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب حيث ذكر
التاء في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين ولما ذكر التاء في احد عشر واثنا عشر فحمل
على المذكر في ثلثة عشر والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا لم يحكم عليه بانه
جنس اخر من التانيث وفي اثنتا وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء
الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر كما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي
اربع حركات فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة ثم اخذ في ثلث عشرة الى تسع

عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول
ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي بمنزلة
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر
وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم
يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بالعد هنا فقال ثم بالعطف اي عطف
العقود على الزائد عليها كما في ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير
فنقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون
للمذكر ثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد
وتسعين مائة والف في الواحد مئتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليها
عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان وثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة وعشرون رجلا او امرأة او مائة
واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او
عشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيتهما ويجوز
ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء

لبنائه على الفتح كاخواته من الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء
لثقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لا
اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ
ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة التخفيف لها فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي
ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها و
ابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة
والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما
كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر تعيين التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموعا
لم يجمعوا المائة حين يميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم
يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود لجيء بعد ما هو في
صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخف وعلى
احد عشر الى تسعة عشر بل الى تسع وتسعين منصوب مفردا اما نصبه في العقود فلتعذر
الاضافة لانه لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست
بحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد
فيكون عليه خمسة عشر رجل لان المضاف اليه فيما كان غير العدد لم يمتزج ذلك التمييز فلم

يلزم صبر وضع ثلثة اشياه والحدا والغاجون تعا ثلثا انه امراء مع ان فيها صبر وضع ثلثة اشبا
شيا واحدا ليطرد بابة امراء واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلا او بمميز مائة والف وبمميز تثنيتهما وبمميز جمعه اى جمع الالف ولم يقل
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد اى مميز مفوض لا يقال
ثلث مئات رجل كما يقال ثلث الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما
على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب
الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة فى مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
ولذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبر بها عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبر بها عن المذكر
فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وان تريد النسا
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة واثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا
اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما عند قصد ذكر المميز
معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ المميز اى الصالح لان يكون مميزا لهما عند قصد
ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اى عن الواحد اذا
كان المميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس
والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والتثنية فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب
ان مميز الواحد مغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان بمميز مثنى يغنى

عند الحجر

بيان العكس تقول ثلث انفس ... ثلث ... [illegible] المعنى

عنهم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما كان هو الجمعية فى مميز سائر الاحاد ينبغى
ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروف المنصوص ثم جهة
الخصوصية القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة التثنية اعنى حروف التثنية
فاذا عبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد عليحدة واذا عبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين عليحدة فاختار ولحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا شك
ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ المميز
النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص و
التصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فائدته
عن ذكر العدد عليحدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اى بحسب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عدد النقص اذ يدل عليه بواحد الثانى فى
المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثانى اذ لم يمثل
الواحد عددا حتى يكون الواحد مصيره ولهذا اثنين والثانية فى المؤنث على هذا القياس
وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا يقول غير ذلك فلا يجرى
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث

بانضمامه اليه

كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على الترتيب
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر
فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة
عشر واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين
فى التذكير والتانيث وتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا جميع
المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكر ولا يسمى لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة
عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم
اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما اذ قد اختلف
اضافتهما قيل فى الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت
الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع
اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده ويكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والاكثر منع جواز اضافة الواحد الاول
من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر من اخر بعشر
درجات بناء على الاعتبار الثانى هو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف

الجزء الاخر

جزء الاخر من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا القول الى تاسع
تسع عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى
الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب
العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه ..
لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث
لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة ومعرفة او حكما كعقرب اذ الحرف
الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية
او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات
السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم
الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى
من مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابل رجل وناقة فى مقابل الجمل واللفظى
بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا وحكما بلا تانيث حقيقى فى معناه
كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظى الحكمى كعقرب
لقلته وفوعه ولذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا

مبحث المذكر والمؤنث

ولفظيًا ومظهرًا ومضمرًا فيما التاء اى فى ذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبًا ايذانًا بتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه رخص لك الاختيار فى الحاق
التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز
فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء فى لفظه من الاشعار به
بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما اشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث
الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة وصورة الفصل ايضا لئلا احتاج الى التمهيد
بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا الخيار
فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول حضرت امراة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان للمؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت
به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع
فى الحاق التاء او ضمير الجمع فيه ولجب نحو الرجال جاءت او جاءوا وبغير جمع المذكر السالم لانه
لو كان جمع المذكر السالم يجوز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءت المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان
ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو
المستكن فيه المعروف بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا

اى ضمير فعلوا

اى ضمير فعلوا بعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء
وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه
جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مفرد وفانيثه التانيث بتاويل الجماعة وضمير
فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فى اعتبر حقيره فاجرى مجرى المؤنث
وفى الحواشى الهندية موافقا الشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرى
مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله وتون مكسورة
قولنا مع لو حقه ولا لا يصدق التعريف على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو
الكتفى بظهور المراد لا يستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى
مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون عوض عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع
وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون لبدل ذلك اللحوق او اللاحق
او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعلم دلالته لو فيهما على ذلك لانه على تقدير
تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شىء صح ان يقال هذه الامور الثلثة عليه غايته فى
الباب ان يكون دلالتها واسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد
يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى جنس مفرده باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع
له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذا الحرف بالاسم المفرد ولكن انه لا

يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد
به طهران او حيضان على الصحيح خلافا للاندلسى فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يكون يجعل الام مسماة باسم الاب اتحادا
لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل فى القراء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة ولهما اول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة
فى هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد
مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وردّه بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها كون
الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول
هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى يلحقه
علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير الى حكم
ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفرده لا زمة
وسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الف منقلبة
من واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالى ان فى المسمى بالى
وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى

والثلاثى

والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا لمناسبة للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه
حيث لا يوجد فيه امكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة نحو رحيان
فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كبشان فى متى حيث جعل متى علما او كان على
اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه تقلب
بالياء لمناسبة الاصل وهى اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا اذا زاد على ثلثة احرف والممدود ان كانت
همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اولى الاصلية ثبتت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراءان
بضم القاف وتشديد الراء لمجيد القراءة والمتنسك من قرأ او اتنسك وحكى ابو على عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرى
بالقصر احدهما للمد بالصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع
انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما
صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا وان لا اى وان لم يكن
الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن
واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى
عن اصلية فتابيهما همزة قراء ثبتت فى الصورتين كما فى قراءان وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين
الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فتابيها همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الرجهة
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان بغير الم العهد لكن

عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من الكلام فقد تصفحنا كتب اللغة كالفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثر من الحكم بما
غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا
الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون قائمة
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كثيرا ثابت وشرتان في خصيان والبان
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من
الخصيين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما دونها صار بمنزلة
مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشو وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية ولذا
كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد
مقصودة بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفردة الذي
هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير
ما بحسب الصورة اما بزيادة او بنقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار بقوله
بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل كليهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير
ما ظرف مستقر حال من الحروف ويدخل في قوله بتغيير ما جمعه السلامة لان الواو والنون في
اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله
ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم تدل عليها

وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وقوم وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة
فقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله
مقصودة واذا قصد بها الافراد فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج
اسماء الجموع والعدد فخرج تمر مما كان الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قبل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال ان جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا
اسماء الاجناس كتمر وتمر ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان الضمة اللاحقة فيه لعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير ففمة فلك اذا كان مفردا فضمة
قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان
تكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح للمذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او
التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل الخفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك
الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اكثر منه في التثنية فان قيل اسم التفضيل موجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه اما
ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان

اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي
الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب كسرة
ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين و
الياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ويبقى بعد الحذف ما
قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون في حال الرفع ومصطفين في حال النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي
شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما او
اي اسما محضا من غير شرحه وصفية فيه فذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما قال اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او انتفى بالمرة او واحد نحو لفوح للفرس لم يجمع هذا الجمع ولا احتياج للمذكر ما يكون مجردا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفي فهي
وابن كيسان فانهم لجاز والطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى
اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا
يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا والمقصورة صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط اسم الذي اريد جمعه

جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اي فله
شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون
ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكران
ون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ونون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل
في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف و
التاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل الغالب
ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض لسكونها وانما
حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية خرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين ولما الفرغ اراد تفصيل ذلك فقال جمع المؤنث

اى الجمع الصحيح المؤنث ما الحق بآخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح
المؤنث ان كان مفرده صفة له اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك
تلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى المفرد
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه لا يقال فى جمع حائض حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن للمؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا
اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق
ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة نحو قدر وكتاب وشمس ونحوها من الاسماء التى تانيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء
هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده
من حيث نفسه والامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة المتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزائدة بناء ايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا
ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التعبير المذكور
فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة
الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغيير
حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة
وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع
رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وذلك

الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان وجمع الصحيح جمع كثرة اذ يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع
وجود اقراء

المصدر بحث

المصدر اسم الحدث بغير زمان يعنى به الحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم
يصدر عنه كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة مثل القاء
والعلمية واريد الاول تنبيها على ان المشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان
مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى ويرجع عدده الى اثنين وثلاثين
كما بين فى كتاب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد
والمزيد فيه قياس اى قياسى كما تقول مثلا ما ضيه على استفعل فمصدره على استفعال
مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر
بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحال كونه
غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو زيدا الآن او غدا وذلك
العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجئ حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرو
ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه ويكون الظرف معمول ما الاسم فاعله لانه لو اضمر فيه
لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر

والفاعل ولما كان تثنيه الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها الحذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربى زيد حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيد لان النسبة الى الفاعل ما هو
غير ماخوذ فى مفهومه فلا يتوقف تحقق مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله ولولا دفع الله الناس وقد يضاف المصدر الى المفعول سواء كان
مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم
الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر المعرف باللام قليل ولكن جواز ذلك على قلة قد ياتى
شئ وياتى المعرف قيل لم يات فى القرآن شئ من المصادر المعرف باللام عاملا فى فاعل او
مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر
مفعولا مطلقا مجردا من غير اعتبار بدليته من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا وبدلا لانه اى من
الفعل وهو ما كان حذفه فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز وجهان
على الفعل لاصالته وعلى المصدر لنيابته فعمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله فوجهان
انما فصل بين قسمى المصدر حتى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر فى القسم الاول اكثر ولظهر فلو قرب بين القسمين توهم تعلقه

اسم الفاعل بحث

بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن
قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل امره
يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به
مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف فى شرح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام
به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع
له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله
لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا
ان الاشتقاق يشتمل معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع
الزيادة ويجد شيئا ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه حصره صيغة اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفة معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن

وضرّاب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل ومن غيره اي من غير الثلاثي
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا وكسر ما قبل الآخر وان لم
يكن فيما قبل آخر المضارع كما في يتقبّل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف
المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو
اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما
يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل
فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما يعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى
مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط اي متى يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة
بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هيهنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناه ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي
على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف وذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه

وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة اي الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فالاعتماد
بهما شبيه بالفعل نحو اقائم زيد ولا قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال اي لا في ضمن الاستمرار ولم يذكر معموله وجب
الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها و
تمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان
لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو امس درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم
الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل للمبالغة من صيغة الى اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضرّاب وضروب ومضراب بمعنى
كثير الضرب وعليم كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط
ما اشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضرّاب عمرا

الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة قائم مقام ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من
حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله تشبيها
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا متعلق
له بالحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة
من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى
لذائقوا العذابَ الاليم بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة

اسم المفعول

مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات
ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب وتعدد الكلمة
من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمُخرَج بفتح الراء وامره اي شأنه وحاله في العمل اي
عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله بالحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كامر اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله ولذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع

الصفة المشبهة

ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول
المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون
لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا
يقال رحيم الا من رحُم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرُم بمعنى صار الكرم طبيعة له
والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة
على قدر بحيث لا يتجاوز فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة
لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبناء مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة
به ولكون عملها للمشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اي جعلها اقساما وبيان احكام كل قسم وسمي كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان
يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس

باللام او بجره عنها اى عن اللام ولا اضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى لتشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه الثلثة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه باللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة ولتغاير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكاينة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسايرالاقسام

الاقسام

الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان فى الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة الحقيقية واختلف فى حسن وجهه اى فيما كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بالمستكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شىء من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما فيما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه حسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير

زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع فيها قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول اشار الى ما يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعوله واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فى رفعهما الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وبنصبهما وبضافتهما اليهما تقول زيد قائم الاب وضرب الاب برفع الاب ونصبه وجره ولذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى

انه مفعول

انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب لتشبيهه بالمفعول والمفعول الثانى محذوفا وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذلك متصفة تلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان يجب الاصل فيه خل فيه وخير وشر لكونهما على الاصل اخير واشر تخفيفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل ويبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى او الثلاثى المزيد فيه مع ابقاء الحروف على تمامها متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او من المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون من اى ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لا التبس ان المراد به احمر واعور او ازيد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم على بناء افعل التفضيل

مبحث اسم التفضيل

[illegible]

وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل
اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وجعل
مثلنا العيب بالظاهر لانه يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ما بين البلادة والظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليقه خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاني لاعرف بها نفسي ولا اضل بها فتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال
يا اخي انت انا فمن انا ففيه شابه من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق اجهل وابلد من
يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول به ذلك عاقل والشارح الرضي عد
احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى
منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاكثر
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر ولكن هو اشد معذرة والوم
لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على
ثلثة اوجه وهو استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد
منها لان وضعه لتفضيل شيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع
من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين

عليه المفضل

المفضل عليه مذكورا قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل
اي الشخص الذي طلبت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا
باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه
ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا اذا علم
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه مع مجروره اي اكبر من كل شيء فلما اضيف اي اسم التفضيل
فله معنيان احدهما فهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصود به
على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره
فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال
هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل
مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن
الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه لجماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا محمد

افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو
فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه
يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لصفته نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند
فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه
معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة
والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم المطابقة الصفة لموصوفها مع عدم ما قبلها للتغير وهو
امتزاجه بمن التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم
لحوق التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في
المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
للمفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل
الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما

الظرف

الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو
زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما
لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل
فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع
نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره حال كونه مفضلا
ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي
نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار
الاول مفضلا وعليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي
نفيا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي
ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء
وفي المعنى لسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى
يجري عليه فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك
السبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل
قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما اختلفا بالذات بخلاف
الكحل الملحوظ مطلقا التقييد بهما ثم بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل

الرفع بالفاعلية الذي هو العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل

عليه ليستعمل آخر حسن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم
التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه
منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن
لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فينبغي اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد
اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في
عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن المنفي مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح
فينفي اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه
والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان
يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد
عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن
كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي

فاذا زال

فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى
التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا
احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث
انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل
اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجيء تخلله بينه وبين
معموله لانه من هذه فهو اجنبي الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى
الابتداء العامل في المبتدأ لان الجزء العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف
ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معموله من حيث انه اسم التفضيل
ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وهي شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يشير على ان التعبير عنها غير
منحصر فيما ذكر بل يمكن له ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التغيير
الى ما اشار سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه
فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين
زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بقدر الضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من
البين واكتفي بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود في كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون

من قبيل تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما
رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره
ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او
تقول معناه ما رايت عينا كعين في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على
ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره ولما جازت هذه الصورة وان لم
يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع
مجرورها مقدر فيها ايضا كما ذكرنا مثل قوله ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت لكون
مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة في ذكره
اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم
واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل
به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم
جماعة الركبان وهو مخصوص براكب الابل من الحي واتى كالنجية من حي او حي وهو اللبث
والتانية والساري من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف
التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار فيه متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية

تميز

٣٩٨

تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تائية واخوف عطف على اقل
وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف
منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي
واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على وادي منسوب
الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا
يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اي سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخاوف
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه كوادي السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه وادي السباع ولما قسم المص الكلمة
الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها لم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك
الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وكونه في نفس
الكلمة الى المعنى واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى
المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك
النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد

مبحث الفعل

بالمعنى ليس معناه المطابقي بل العمّ لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقتران باحد الازمنة لجواز الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او التعليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او للطلب كلام الامر والنهي عند كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الاسماء الفاعل والصفات استغنت عنها بما الحقتها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي او بنحو تاء التانيث فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الاسماء فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه وحظ فرعه عنه بتبع لاحد نوعي الضمير نحو زاعن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم البق والاجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان

قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه فقبلية زمانية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منعه بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وبجعل بان ضرب ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوايله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي ولتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بحرف الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه انما سمي مضارعا لاجلها اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد

فيما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا وللمونث الواحد وللمونثين غيبة اي حال كون المونث والمونثين غايبا او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث الغايب ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغايب لانه وان علم بصريا معرفة لكنه خرجت بها عن التنكير المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او بالتحريج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال به تنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب لمشاركة الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة مجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايب المونث والواحد

المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون التي هي بمقام الحركة حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لانه لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا

ونحو سيقوم لان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم اي قوم وحدها والسين صار كاحد
اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن
الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال
الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه
حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود
وهي لام الجار الزائد في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة حروف جر فيمتنع دخولها
على الفعل لا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا
تاكل السمك وتشرب اللبن فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي
فان التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تقوموا
مثل النصب بحذف النون وكذا ان التي تقع بعد العلم الذي لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم ولا
يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان
المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما
فيجري فيما ان التي بعدها الوجهان نحو لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا

لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون في قوله تعم ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض
لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء وان التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما
بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سقطها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع ان لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها وان كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال بمثال لا يحتمل الا
الاستقبال فقوله انا اذن مثال لقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتفاء الملحوظ معها كما اشار
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي تدخل الجنة ومعناها السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى
بمعنى كي للسببية او الى الانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي

والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال الحتى بمعنى كي او الى وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر
الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي بعد
حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم
بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئت او كان ما بعد حتى في هذه
العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف
لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم
فترفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم فيجب السببية اي كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي عند فوت الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن مثال اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي
من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف الابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان
سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه
ناقصة لا تامة لانها لما كانت ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر

فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا يقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو مح وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري وانا ادخل الآن ولا فساد فيه
وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما
هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير
جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صحة تقييده بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار
عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب
بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او
معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل ان لام
الفعل بمعنى المصدر بل المقدر فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي
ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر
باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية

حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة المذكورة لتقدمها الانشاء او ما في
معناه من النفي المستلزم جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة التي قبلها
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا
فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت
مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول
فاصابة خير وفي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء تدل عليها وما بعد الفاء
في تاويل المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما ما ترى من في بعض
لهم والحق بالجواز فانهم يجوزون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل
الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان مشروط

حروف تحضيض اربعة الا وهلا ولولا ولوما وهذه الحروف على الماضي تدل على الندامة ولو دخلت على المضارع تدل على الترغيب والتحريض

بشرط

بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى احدى هذه الكلمات الداخلة على ان المقدرة
بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها ولا يلزم من تقدير ان بعدها انكارها نحو
لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا
بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى فما بعدها
بتاويل مصدر مجرور بها او التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اي الاربع ولذا كانت منها
من غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحيح تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فتلبس
من الحروف المذكورة فتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما
فقوله العاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان
اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى وهذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه
اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا
به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ثم اورد عليه انه كان المناسب ذكرها من حتى في
الاجمال وثم في التفصيل كساير ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني
ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني
قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة يدخل على الاسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
ضرب زيد وعمرو واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى الاسم صريح

ام الجحود فلا

وهو ان المصدرية ... لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا
حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح حمل
عليها التي بمعنى الى لان معنى كي اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
فلانهما لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والاشعار
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على
المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين
المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان اكثر الناصبة تضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس لقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم
المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها ... ان وهي
اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واي وانى
فلا وانى ومتى وهي تجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي وانى
واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا وكان معناه على اي حال
وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءة فاعلين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة

للابهام

للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة ... قوله بلم اي ويجزم المضارع
بان مقدرة ويجيء انشاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا
يبعد ان يجعل التقدير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم خلافا لما
فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
بها فاذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم فاستمر ذلك الى وقت التكلم بها وجواز
حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه الدليل نحو
شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مرتقب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما
ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل نحو ويدخل فيها لام الدعاء ليغفر لنا الله
وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتات طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب
بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او
غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح
المص وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان
كلم المجازات لا يجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية

شيء لشيء بل ملزوم ومنه شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة تصح بها ان يوردهما
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فان الشتم ليس سببا حقيقيا
للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما
اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها بكان بصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس
سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا
لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فيستغني فيه
عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك ولما قال بغير قد يخرج
عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا
او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن
يجوز لا

حيث يجب فيه

حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان
اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى بجعله خالصا
للاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير في وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين فالفاء لازم فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض محقق لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة الفاء واما جملة اسمية او
امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن او الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي
جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ
عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية
الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان
التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني
اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لا تفعله يكن
خيرا لك والاستفهام نحو عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي
ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون

مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء جزاء وما يروى انما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة فيكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية
الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها فقدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو
المطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد افادة تلك السببية فقدر ان مع
الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تدخل النار وهو ظاهر الفساد وانما
عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالقرينة
في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا
لم يقصد الجزاء الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى
فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اي الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها امثال الامر
وكان المراد صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها

وفي بعض

وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كالمشترك في هذا النوع من الافعال المشترك في
المعنى المصدري ايضا فان اراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر
غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا
فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
ومثل اضرب ودحرج وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح
وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه الفعل ما فيه اللام من المجزوم معنى
اعطي حكمه تقول اضرب واضربا واضربوا واغز واخش وارم كما تقول لم تضرب ولم تضربا ولم تضربوا
ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده
اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد
عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن
كما في المضارع من رباعي والمراد برباعي هنهنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من
المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف
المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير التكلم على
تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة بكسر التاء مكسورة

فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كانت بعده كسرة او فتحة فانه لو ضمة مثل اضرب
اللبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اضل مثال لما يكون بعد الساكن بعده كسرة واعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل بقيت لانعدام
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
اخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واُعْلِمَ واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن
غريب لم يوجد فى الاوزان بخروج الضمة الى الكسرة وعند فِعُل بالخروج من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فالخروج
فى اختيار ما بعد حصول با اخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
استخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تُعُلِّمَ و
تُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّم وجاهل ودحرج خوف اللبس
هذا علة بقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا الثلاثى
المستلبة طوى وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى روى
ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلب عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عوِر وصيِد

وانما

وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما
ذكرهم ويتبعه ذكر المعتل العين فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار قِيْل وبِيع وقِوْل وابدل واو قِول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل
وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعنى التشفيه فقط مع كسر خالص وهذا خلاف المشهور عند الفريقين
وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على
ضعف فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فيجى اللغات الثلث
فى اختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فيه ذلك مثل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو ولسكون
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا
فيقال استخير واقيم لغة واحدة ان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يُضرَب ويُكرَم ويُلتزَم ويُستخرَج
ويُدحرَج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول

ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقلب لتحركها
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل ما
يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق
الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند
اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه
موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
والهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير
المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية والهيئة
الفاعل لكن فهمه مع تعقله من هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما اصدقا عليه نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول
الاول واما الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فلم تثبت اصالة فى التعدية

الى ثلثة

الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك
اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها
كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب**
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شى من
هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى
اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا
قائما فقولك علمت لبيان ان هذه الجملة عند حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
فى الاصل مبتداء وخبرا وحذف المبتداء او الخبر قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا قد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء

تخالهم هو خبر الهم فحذف تخالهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما
في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين
على غرائك فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء دراهم
من غير المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد منه
فائدة بدونهما للمفعولين بخلاف مفعولي باب اعطيت علمت فانك لا تحذفهما نحو
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
لان يكونا مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله
جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومعموله نحو
ضربت احسب زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين
معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم

زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها
في هذه الصورة واجب فلهذا قيد جواز الغاء المتن بقوله اذا توسطت
بعني بين مفعوليها او تاخرت بعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع
ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرته ووقوعه ومنها اي من خصائص افعال
القلوب انها تعلق وتعليقها ايجاب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل
معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه
معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي
لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق با
الاستفهام وترك مثال الجوهر بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام
علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيه
فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنا فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة المعلقة
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء

ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل اخر نحو اياك ظلمت في مثل علمتني منطلقا وعلمتك
منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا
والاصل في المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان
الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما في الحقيقة ليسا فاعلا و
مفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا
وجدتني لانه لا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك تجري رأى البصرية والحلمية
على رأى القلبية فيجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء
واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت
وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن يجب ان يكون

يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب
وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد كالاشياء
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان
لوهمي الوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه
ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم
بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدا اي وجدت
استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت
لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك
التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيها
فضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال
الناقصة لانها لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال
والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا

موضوع لتقرير الفاعل على صفته على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
فعل منها فلا اشك ان جزئيه تمام موضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فيخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض الباعثة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة
اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ وماانفك بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة خبرها اسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرض
ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود
اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك
وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا
للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطا
الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه كون الخبر

منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال
اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبهه بالمفعول به وتوقف الفعل عليه مثل كان
زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان
الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو
كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيمه كقول الشاعر بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان
بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا
مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع
ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعم كن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعم كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ فلا يلتبس المعنى على
المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو
صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول
وارتد قال الله تعم فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك

من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما او امسى زيد مسرورا او اضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا
القياس المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس
المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه
ثبت له في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان
الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين مختصا بهما وفصلهما
من الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا
اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
واسقط المصم ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في
مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل و
قال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح واسقطها من البين اشارة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال من زال يزال لا من زال يزول
فانه تامة ومابرح بمعناه اي من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ
ايضا بمعناه وماانفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها

قبل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان
خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان
يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته لها
وانما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول
ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعم تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها
ومادام لتوقيت امر اي تعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان
له وذلك لان لفظة مدة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام تفيد
فائدة تامة ولهذا اشار بقوله ومن ثم اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام
جلوس زيد فادام لم تنتفع مادام بالجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسماءها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما
اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما اي الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى

مثله وتارة بمعنى الحال وتارة بمعنى المستقبل نحو قوله تعم الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا
تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز تقديم نفى الضرورة من جانبى وجوده
وعدمه ينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كان مالك اذ ما
منها نحو صار على غير صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان
يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى
اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على نفس الافعال وقعه
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما
يقتضيه باب المفاعلة لتقدمه عليهم وكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام
لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادة الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم يختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة المرتين فى اصل
الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى
على انه لا يجوز نظرا الى النفى اذ يمتنع تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين فى حكم هذا القسم

مبحث افعال المقاربة

معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ما الثالث
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل
وضع لدنو الخبر اى لدلالته على قرب حصوله للفاعل بجعله منصوبا على المصدر بتقدير
مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له
فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك و
لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون لغابة
للمتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
فى الخبر بالتصيكرلم يقتضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسى ان اموت ومعنى
الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجى منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من
الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من
معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقويته للمعنى الترجى الذى هو توقع
وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد
الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى
زيد ذا الخروج بوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وفعل المضارع

مع انه مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وفعل المضارع فيه تكلف وذلك
لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان
ولما لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهى مشبهة بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر
فالنصب لتشبيهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل فى محل الرفع بدلا
مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشى ثم تفسيره وقع عظيم لذلك
الشى فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول
فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال
آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب
بانه خبر عسى آخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة
ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول لتشبيهها بها بكاد فيقال
كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال
الثانى لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما
وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجىء فيخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه

على الحصول للفاعل فى الحال فقاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل
على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان دالة على الاستقبال
المنافى للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها
له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى
لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر
الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا او قيل
نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا وقيل اثبات للماضى فكقوله تعم
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل نفيه بدليل قوله فذبحوها ولما فى المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على
زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى
كاد للاثبات لما خطأه وما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت
الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه فى وقت ما ولا تناقض بين انتفاء الشى فى وقت وثبوته
فى وقت آخر وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء تخطئة ذى الرمة هذه التخطئة وتسليمه تخطئته
يحكى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة وعرض عليه ابن شبرمة فقيرة قال عنبسة قال
حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غير شعره
انما هو كقوله تعم لم يكد يريها وانما هو لم يرها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد
وما يشتق منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة
النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعم وما كادوا يفعلون وقد عرفت

وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى من البراح اى الزوال والنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا
مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفي تمسكه عليها والثالث هو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل بتوليه واخذه وشروعه
في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق مثل علم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الرا بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل
كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ وكرب يفعل وجعل يقول
قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اى اوشك مثل
عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل على استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان
يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره او واها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه
فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمعنى الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب صيغتان

لهما

احدهما صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي يتضمنه
تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين لا
يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل
ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لتشابههما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل
التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي
التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل بناؤهما من فعل يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع
مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى في صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم ما بين
معمولهما على صيغتي التعجب كتقديم المفعول والحال والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير
جائز فيما علاهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم
التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا تغير ان
كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو
اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد
منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد
ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم

بزيد لانهما لما جريا مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو
ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لا
لتنكير يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد
ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اى ما هو موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اى الذي احسن زيدا اى جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين
وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم به
اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا
كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند
الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا حسن والباء زائدة على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اى يجعل اللازم متعديا فالمعنى صير ذا حسن او الباء زائدة على ان
يكون لاحسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج وفيه اى في الفعل
ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه
الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون

في شخص

والذم بحث افعال المدح

في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة بين النحاة بهذا اللقب ما وضع
اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه
لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها
فعل بكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند
بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل
معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم
الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب
الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل اى نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
لفظية نحو نعم رجلا ضارب رجل او زيد وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي
موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي
مخصوصة اى نعم الذي فعله هي اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة
بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص

فيقال زيد نعم الرجل شرح بر في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا جملة قبله اي الجملة
الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما
مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فانه
لما قيل نعم الرجل كانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد
جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بمعنى شرط صحته وقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان
هندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما
لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم
الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو
مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل
الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم
الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم وشرائطه والاحكام ومنها اي من افعال
المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اي حبه اذا صار محبوبا وذا وهو
فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريهما مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال

حبذا الزيدان

حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعدها اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب
المخصوص بعد نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او
الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف
ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه
اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك
من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية الكلام
الى اسم كما كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة وفعل كذلك نحو قد
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله او ما في معنى الافضاء الوصول ولما عدي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك
الى ما يليه سواء كان استعمالها مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر معاني الافعال الى ما
يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر عنها فالباء واللام ذكرهما باسميهما الوجيها

وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب
وواوها اي الواو التي بمعنى رب في عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم
وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلاثة الباقية يكون حرفا وفعلا فمن
للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى
لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من
البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى
او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتدائية اي ويجيء
من للتبيين اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من
للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام
الموجب نحو ما جاءني من احد وهو جواب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها ايضا في الموجب مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها
للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان فاجاب بقوله قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء

الغاية

الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو
اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها
لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعهما بعدها خلافا
للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله
لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق
امر الى مجرورها الباء وهذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مروري
بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به والالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع
مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا
اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في
الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد
براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيرها اي غير الخبر الواقع
في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى
بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل لبيان علة شيء فههنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله
لقد طار الذباب رب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم
وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل
في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له يميز

بنكرة

بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا او مذكرا وان كان المميز مؤنثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والمذكر والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل
بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما
ضربة بسيف صيقل الى واوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم
يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الغير وبعضها بمعنى رب
فلا يقدر بعد له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وحروف القسم انما يكون عند حذف الفعل
اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء وبغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله
اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا افعلن مثلا بل يقال والله او ورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها
هي الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء
اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال

المراد بالبلدة المفازة اي بيابان واليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبي والبقر الوحشي والعيس بكسر العين الابل البيض يخالط بياضها شيء من شقرة والواحد اعيس

والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون
عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون بغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن وبالله
اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا يختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما اختصا ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا
يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم
الذي بغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في
المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا
يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي يدل على جواب القسم او تقدمه
اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغناء عن
الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب
فيها علامة الجواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعديته عن شيء اخر وذلك
اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او
بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين

بعلم بانك

بعلم بانك يدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض
الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استغناء بمثله ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما كانت خلافا للمبرد
فانه اجاز ذلك مطلقا نقلا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان اي لابتداء الزمان الماضي
او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان
مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا
قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة
ماضية لا يكون انت فيها فان معناه ح ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة
وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ
شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ
الزمان الفعل في المثالين المذكورين كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء
كما يتوهم بحسب الظاهر لكن يقدر مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها يكون حرفا
جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها

مبحث حروف المشبهة بالفعل

يكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل** ووجه شبهها به لفظا فلانقسامها كالفعل
الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر
عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف
الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لا يحسن تغير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة
بتخفيف نوناتها ولغات لعل بلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل
اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام لكل منها يدل على قسم منه كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة وهي عكسها
اي يعكس باقيها على حذف المضاف بل يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في
تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما حتى لو وقعت في الصدر اشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي
اي تعزل هذه الحروف عن العمل الكاما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل
انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح
اي حين اتصالها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم افادت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع

اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي
من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع يقتضي
المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ان بعد
القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ان
بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت
ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها
مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع
جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا
اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد
لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا
انك منطلق انطلقت وكذلك ان بعد لو لا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاد لك رغبت اي
لولا تمنعت اني معاد لك ولو لا انك ضربتني ضربت مثلك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة
لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع
قيامك فان جاز في موضع التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان
الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من
يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها
وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا

التخفيف لان التخفيف على انها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول الفعل الواجب دخول اللام

المفاجأة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته كالقفا واللهازم ثابتة فتم
البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او باعتبارهما مع
حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الى اخره اي مثل اذا انه عبد القفا
ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ في جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولي في تعيين الكسر لان اول المقول
اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقول
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدري وهو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كان مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما
حيث يكون مع علمت في تاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا
يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا

قائم وعمرو كذلك لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل
ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث
انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر للمعطوف على اسمه يكون العامل في
رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان
مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك
وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما
خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه لاستتار بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة
عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي
التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول ما خرج
زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها العدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها ولهم لذلك اي لاجل ان ان
لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه
اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينها اي بين
اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما اختص دخول اللام من هذه الحروف بان لان فيها

التي هي ابتداء اللام التاكيد دخولها
اي بعد المفتوحة لكونها مع المفرد فلا
يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع
المكسورة ٣٤٣

يلزم تولى حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك ولهذا قالوا تقديم
ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكنها لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي
هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها
وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف
كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها
اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم وان زيد القائم واما في
الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا
يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال
المبتدا اي من افعال التي تدخل على المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا
والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بما يدخل المبتدا والخبر لان في
الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غيرها واخواتها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على
سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل

اكثر من مشابهتها

اكثر من مشابهة المكسورة كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام فيلزم منه ترجيح
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدرت واضمر الشان حتى يكون اسما
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملة في المبتدا والخبر كما
كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون
والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل
في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل ان المفتوحة
على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم
واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة
حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا
ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة
وليكون كالعوض من النون المحذوفة وغيره او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فقط فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث اللفظ [illegible]

ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
بل اسمه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة
من الكاف وان المكسورة والاصل كان ان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم
انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف بحسب الاصل جار ولذا خرجت
من حكم الجار والجار انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة ولكن كان للعطف
على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة
بفوات فتح الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها
قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا فتعملها في ضمير
مقدر عندهم كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فكلمة لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من
الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء تتوسط اي لكن بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والقزويني هو المعنوي ولهذا
اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
لكن العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما تجريا
عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها

قياسا

قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة
ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير
اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت
الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني
فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على
المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكا بقول
الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام الصبا رواجعا
والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي
بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع
مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار
فجاء بالحكاية في الاحوال الثلث ولعل مراد المص مما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان
يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر
بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كان هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر

المغوار

الهمزة ولم واو ولكن وعند بعضهم اى النحاة ثم منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض النحاة الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو
وما جاءنى زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل
الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد
النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد
وعمرو وفعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها بيانا لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه
بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا او عدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونا بمهلة وحتى مثلها اى مثل
ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا
مهلة فيها وبين ثم المفيد للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى يجب ما اقتضاه
ما وضعها جزء من متبوعه قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع
معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى
تمتزج الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية لانتهاء
للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزائه بالكل نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع
المهلة فى جهتين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا اشتراط ذلك فى ثم

وثانيهما

وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق
بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا الكلام
فى الذهن بتقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على العكس
ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة ولتعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشىء كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعمل
حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فالاصل حتى ان
يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا لينبغى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر
معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى الفعل واكثر
فى الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام كل من هذه الحروف
الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين
لانها مستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير
مستعملة بدونها تليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلى

الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو
واحدهما ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان
هذا جائز حسن فصيح والمتروك او أرأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب أرأيت زيدا
ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة الشرحية انه وجد
فى بعض النسخ الكافية المقروء على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة
على الافصح ومن ثم ضعف أرأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة
الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام
المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اى من اجل
ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما قلت أزيد عندك
او عمرو وأجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطاء واعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا
على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر جعلها
اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز
فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم
بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل فى الاضراب

عن الاول

اى قبل ام

عن الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة
اى ان القطعة التى اراها الابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا
الاخبار ثم شككت فى انها شاة او شىء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل أهى شاة
واما استفهام كما تقول أزيد عندك ام عمرو اى بل أعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها
بمعنى اذا عطف شىء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه ايضا باما ثم عطف عليه
المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك
جائزة مع او بمعنى اذا عطف شىء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى
اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست
من الحروف العاطفة لانها تقع قبل المعطوف عليه ولانه يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم اجتماع العاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن
الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول
الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما
الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا
اى النسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم
الثابت عن المعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى
زيد لا عمرو فحكم المجىء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف

عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه لا بالمجيء ولا بعدمه
ولا اعتبار للذي وقع منه لكن بطريق الغلط ولهذا لم يعرف عنه بكلمة بل ولما كانت بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي
من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها لتبديل حكم النفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه والحكم المنفي
عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو فقيل اما في المسكوت عنه او المجيء منفي عنه الحكم
ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه ثم ان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا
فيكون لايجاب النفي عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه**
الا واما وها تصدر بها الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وقد دخل ها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتحقق معانيها الا
بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان **حروف النداء** يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان التقريب ينضم الى قريب متصف
بزيادة القرب وهو الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل

للاقرب

المقابل للقريب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب **حروف الايجاب** نعم وبلى واي بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معنى هذه الحروف
يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد وبلى في جواب
لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد فبلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى
ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال لغيره يا زيد اليس
لي عليك الف درهم فقال بلى وقال نعم يكون اقرارا او يقوم مقام بلى تقرير
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء
كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام
او مقرونا به فهي اذا نقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا اي
بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام
زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف
لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي
واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديقها للخبر وفي بعض النسخ
تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان لمن قال قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى ولم
يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان

وراكبها

وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت
شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين
الموضعين خلاف ذكره المص من كونها تصديقا للخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه
الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل
المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصيح ولا سيما في كلام الباري تعالى ان وان
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد
النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو
انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت في زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وبين لو
والقسم المتقدم والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو
الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى ما تذهب
اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان
نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط
ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل و
زيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم و

حروف الزيادة

جلس

نحو اذا

وايما الاجلين قضيت وقبل ما فيها كالبها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة
لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك وقلت
زيادتها قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها على التنبيه
على جلالة المقسم به حتى كانه يستغنى عن القسم فيه بذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور وهي الهلكة جمع حائر اي
هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير** اي وهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو
عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول
اي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول
مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا
لما في قوله ما قلت لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى
نحو واوحينا الى ام موسى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا **حروف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية اي يدخل على الجملة الفعلية فيجعلانها

في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهي
السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص بالمصدرية ما بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوّزه غيره بعد الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان
قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للا
اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان لم يكن له مصدر
فتقدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا وألا و
لولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه
فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد
فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في
المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب
قد سمي بهما لمجيئها لهما ان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدرها متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب نحو قولك
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن

قد قامت

قد قامت الصلوة ففيها اذاً ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في
السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما في حيزهما لانهما على احد
انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية
اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على
كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا في التصرف فيها باعتبار استعمالها
في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول ازيد ضربت بادخال الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال
الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو
غير منتحى منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحتمل حذفها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما فصل

عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه باستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب واليق ويقع مع هل ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا
ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه بمعنى للماضي ولو دخل على المستقبل وفي
بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمتك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذا الحال لو
على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في
فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من
مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها
موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو
اكرمتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا
فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال
لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل

على لزوم

على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطّأ عكسه المشهور
ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد البيّن في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصد تعلمه بان
انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار
شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانتني لاكرمتك بيانا لاستمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزمه الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزمه الاكرام ويلزمان اي ان
ولو الفعل لفظا كما في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو
انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما
حذف الفعل صار منفصلا كما رايته او ليس تأكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي انّ مع معموليه فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح لفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل في موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو
الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد من ان يفسر وان

لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت الفعل ههنا فهي عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد لاجل التعذر
اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله نعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان
الاقلام ليس مشتقا فوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول تكلم
المتكلم بالكلام فيصح تركيبه لكونه ظرف زمان والحرز به عن توسط القسم بتقديم
الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده
فعلا ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي
لفظا والله ان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام
الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط
وجواز القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما ناظرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير
ترتيب اللف وباعتبار [illegible] الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا تأتيك ولما اورد في هذا

المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشار الى اشتراط المضي في الشرط وصيغة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على
غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين لقياسه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان
على تقدير تقديم اللف على نشرهما من حيث مثالاتهما وتقدير القسم كاللفظ اي
كالملفوظ به لو مقدرا كملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان
الجواب للقسم نحو قوله نعم لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه كان جواب الشرط لكان الجزم ويحذف النون اولا بعد اي لا يخرجوا وكذا
قوله نعم وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض
وانكم لمشركون جواب القسم به فلو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك
جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او الجملة في الذهن
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف ومتى كانت للتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور
او لا انه احد الضدين على الآخر كقوله نعم فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
فان ما يقابل اما الذين المذكور ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم

من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب

زيغ فيتبعون المحكم ويردون اليه المتشابها والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها
وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين
فائها الواقعة في جوابها جزء ما في جزئها اي جزء فائها او جزء اما لان حذف الفاء ايضا جزئها
سواء كان ذلك الجزء مبتدأ او نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم
فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الجزء على
عدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط
يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول للفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل
المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء
والا وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان
يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا قهر بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر

ان يكون فيجعل لاما فقط رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق اي فهو منطلق فلا تقاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع بما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بها ان تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على
صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل المص بما يكون الواسطة
بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة بكثرتها حرف الردع كلا الردع هو
الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ارتدع عن ذلك اي ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا
يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله
نعم كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه
كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به

تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج عن ذلك من الحرفية تاء التانيث الساكنة
لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة تانيث المسند
اليه فاعلا كان او مفعولا لما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء
الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيه من اول الامر ليكون هذه على
ما تحقق وتحركه تلك على اعراب باو لئلا لانهما كالحرف الاخير مما لحقها فان كان
اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه وفهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه
المسئلة قد تقدمت كلا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين
اي جمع المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامة لان مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان
تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
ولذا الحث على ضعفها فلبيني بغما بولنه ابرحسم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل على حروف الحقها لا لا الترمن اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح
الرضي هذا ما قاله النحاة ولا يمتنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ
المؤخر والغرض كون المخرج بها التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به
نون الذي اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها

بحث التنوين

الحركة

الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها
فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها انما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت كان
الكلمة هي الحركة فما الحاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر ولم يقل اخر الاسم لتشمل
تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل
العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين
للتمكين وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين
في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا في وقت ما واما صه بغير
التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق
الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق
بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائم اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان

الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين
في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة
يثبت فيه التنوين ولو كانت للتمكن لزالت لعلتي العلمية والتانيث والظاهر انه ليس
بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها
معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان
للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جاء بدل واقعا كما اشاهد من اصحاب الغناء
لان التغني به انما هو الاهم لئلا يخل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات و
المصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
مشبعا باشباع حركته لحصل من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه انما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما قال الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد اصابن
فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند
التغني به نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت المقيدة الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكن
ولا يمكن مد الصوت بها فحرك عند التغني بالفتح او الكسر فلحق بها التنوين نفيد
المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد

وقد تجاوز

تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس
للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعا لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من
اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها كتنوين التمكن ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاء زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم وعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن عن الخط
لقلة استعمال وعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن
عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذا هند بنت
عاصم نون التاكيد خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان
والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المونث ونون المشددة نحو اضربنان
فانها تكسر منهما تشبيها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن

نون التاكيد

والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني الكائن نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا تنزلنّ بنا
فتصيب خيراً والقسم نحو والله لا تفعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً وقلّت اي نون التاكيد في النفي فلا ابي زيد ما هو
الا قليلاً لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلاً تشبيهاً له بالنهي ولزمت اي نون
التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد
الفعل بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد
صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم
غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلنّ اي الشرط المؤكد بحرف ما
فانه اكد الحرف فقصد تاكيد الفعل ايضاً لئلا ينتقص القسم من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو مضموم
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل نون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير
المخاطبة هي الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد
الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عداه اي فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائباً كان او مخاطباً والمؤنث الغائبة مفتوح طلباً
للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله
فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه

في المثنى

في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا
تدخلها اي التثنية والجمع نون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافاً
ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفراً كما في الوقف وليس
بمرضيّ عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع
المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان تعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضماً وكسراً وغرضه من هذه الكلمة بيان الافعال
المعتلة الآخر عند الحاق بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين ومثبتاً جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد
المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم
واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصل نحو اغزونّ الكفار وارمونّ الغرض
وكذا اغزنّ وارمنّ بالمرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر
الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كما اخشي فان لم يكن اي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات
فيها كما قلنا اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه اي ومن اجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع ضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال تريانّ هذا المثال

البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون با
سقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال
ما فيه بارز ضم لاجل النون وهل ترينّ في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما
يقال لم تري الناس هذا المثال ما فيه بارز تكسر لاجل النون واغزونّ عطف على
ترينّ لا على ترينّ اي ومن ثمه قيل اغزونّ ~~عطف على ترينّ لا على ترينّ~~ بردّ الواو
المحذوفة كما ترد مع ضمير المثنى للتثنية في اغزوا واغزنّ في اغزُ وبحذف الواو المضموم
ما قبلها كما كان قبل اغزوا القوم في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كاغزي
القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها
لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير البارز كالمتصل كالمتصل
كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقاء الساكنين المذكور بعدها
وفي بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر لا تهينَ الفقير علّك ان تركع يوماً و
الدهر قد رفعه اي لا تهيننّ حذفت نون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي
بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها ولولا كان الواجب ان يقال لا تهن
الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقاً بينهما وانما لم يعكس حطاً لمرتبة ما يدخل
الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلاً والفعل فرعاً وتحذف
ايضاً الخفيفة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفاً اذا ضم او كسر ما قبلها كما
التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزي
وقلت اغزنْ واغزِنْ بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان يرد المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين

لازم

لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس
بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها
بالتنوين اذا انفتح ما قبلها الفا واذا انضم وانكسر تحذف نحو اصبت خيراً واصابتني
خير وختم الخير بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيراً ولا تلحق بنا من سعي
شرورنا خيراً واجعل نوننا نفاية خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف
الندامة منقلبة بالف الاب عيوبنا على نهج الاستقامة وصل على
من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالة كافية وعن مضرة انتقام
لجهالة شافية وآله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه قد استراح
من نكد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض عبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته
للاعراض عن مطالبه اعواض والاغراض
ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان
المنتظم في سلك شهور سنة
تسع وتسعين وثمانمائة
٨٩٩

تمت هذه الرسالة على يد الحقير الفقير اقل خلق الله
ابن حاجي شريف بكر بن كاظم تحريراً في يوم ثلثاء
التاسع من الشهر رجب المرجب من الشهور سنة
الثامن والعشرين والمائتين بعد الالف من
الهجرة النبوية
١٢٢٩

٤٥

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]